مخالفات وموافقات ثعلب النحوية للبصريين في كتابه مجالس ثعلب

أ. م. د. إسراء ياسين حسن

جامعة جرمو، كلية التربية واللغات، أقليم كردستان العراق
Israa.yasin@charmouniversity.org

الملخص

يتناول هذا البحث جانباً مهماً من المخالفات والموافقات التي جاءت في كتاب المجالس لثعلب عن البصريين ومدى الخلاف والتوافق فيما جاء به في كتابه عنهم. وقد تبين لي من خلال البحث أنّ هناك ثلاث عشرة مسألة خلافية وخمس موافقات بين البصريين وثعلب. وفي مجموع هذه المخالفات والموافقات يتبين لي أن المسائل التي خالفهم فيها لم يمثل أكثرها قواعد نحوية مطرَّدة بل جاء أغلبها عن وجهات نظر في أمثلة وأبيات شعرية لم يتوافق فيها ثعلب معهم أما الموافقات فقد جاءت عن طريق نقله عنهم مع عدم إبداء رأيه بالموافقة أو بالمخالفة وفي رأيي أن ثعلب لم يكن متشدداً مع البصريين رغم أن مذهبه مغايرٌ لهم بل كان يعرض آراءهم بصورة إنسيابية لا تقلل من قيمتهم وآرائهم.

The Grammatical Irregularities and Approvals of Fox for Basri in His Book Fox Councils

Dr. Esraa Yassin Hassan

Jarmo University, College of Education and Languages, Kurdistan Region of Iraq

Abstract

This research deals with an important aspect about the violations and approvals that came in the book Al-Majalis for a Fox on the Basrien and the extent of disagreement and consensus as stated in his book about them. Through the research, it became clear to me that there are thirteen disputed issues and five consensuses between Basrien and Thawab. In all of these violations and approvals, it becomes clear to me that the issues in which he disagreed with them did not represent steady grammatical rules. Rather, most of them came from points of view in examples and poetic verses in which a fox did not agree with them. Fox was not strict with the Basrians, although his doctrine was different to them.

المقدمة

يُعدُّ كتاب ثعلب من الكتب الكوفية المهمة وهو عبارة عن جلسات وحلقات للدرس أملاها ثعلب على تلامذته، وقد كان ثعلب في كتابه المجالس يذهب مذهباً مخالفاً للبصريين في مواضع ومواضع أخرى وموافقاً وغير معارض في مرات أخرى، وهو كغيرة من العلماء الكوفيين أراد أن تكون له وجهة نظر وبصمة خاصة يمتاز بها على البصريين في آرائه وأفكاره ومواقفه التي انتهجها في كتابه هذا وفي غيرها من الكتب ولا سيما أن ثعلباً جاء بعد الفرَّاء، ولا يجب أن ننسى أن كثيراً من آراء ثعلب التي كان يستند إليها في كتبه هي لأستاذه الفرَّاء، لأن الفرَّاء في كتابه (معاني القرآن) قد وفَّى النحو الكوفي حقه ممَّا أعطاه ذلك مكانة مرموقة ومنهجاً مستقلاً ومذهباً نحوياً معروفاً وهو المذهب الكوفي الذي يضاهي المذهب البصري المعروف والرصين، لذا كان موضوعي هو المخالفات والموافقات التي خالف فيها ثعلب البصريين فضلاً عن الموافقات التي وافقهم عليها ولم يعارضهم، وطبيعة البحث اقتضت أن يكون في تمهيد عن ثعلب ومبحثين فكان المبحث الاول في مخالفات ثعلب للبصريين في كتابه المجالس والمبحث الثاني كان في موافقاته للبصريين وختمته بخاتمة بيَّنت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

التمهيد:

وثعلب هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيَّار النحوي الشيباني بالولاء (ت٢٩١هـ) ثالث النحويين الكوفيين المبرزين وكثيراً ما كان أبو العباس ثعلب بين معاصرية موضع مقارنة مع أبي العبَّاس المبرَّد، وكان المبرَّد كبير نُحاة البصرة بينما كان ثعلب أكبر نحوي كوفي في الفترة نفسها، وقد وصلت إلينا عدَّة كتب لثعلب أهمها كتاب الفصيح وهو كتاب في المفردات، ولكن آراءه النحوية واللغوية موجودة أيضاً في كتاب مجالس ثعلب. (علم اللغة العربية، د. محمود حجازي، دار غريب، ٨٨) وقد ابتدأ النظر في العربية والشعر واللغة سنة ست عشرة سنة وحفظ كتب الفرَّاء، فلم يشذ منها حرف وعُني بالنحو أكثر من غيره فلما اتقنه أكب على الشعر والمعاني ولازم ابن الإعرابي بضع عشرة سنة وسمع من نفطويه وغيره، قيل إنما فضل أهل عصره بالحفظ للعلوم التي تضيق عنها الصدور. (أبجد الوشي المرقوم في بيان العلوم، القنوجي، تحـ: عبد الجبار زكار، بيروت،١٩٧٨، ٣:٥)

وقد كان ثعلب حجة ثقة سأله رجل عن مسألة فقال لا أدري فقال الرجل مثلك يقول: لا أدري فقال: لو أن لأمك بعدد لا أدري بعراً لاستغنت... وكان يطالع كتاباً في الطريق فرمته فرس فأوقعته في بئر فاختلط وأخرج ومات في اليوم الثاني. (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز آبادي، تحقـ: محمد المصري، الكويت، الطبعة الأولى، ٩).

وجميع الأقوال السابقة تبين أن ثعلباً كان صاحب علم ومعرفة في النحو وهو ثالث النحويين الكوفيين. وكان حافظاً عالماً بجميع الأمور النحوية في عصره وهو عالمٌ ثقةٌ ملمٌ في علوم عصره. حافظاً لكتب الفرَّاء وعلمه ولكن يبدو من آرائه وعلمه أن الفرَّاء كان يفوقه علماً ودراية.

المبحث الأول: مخالفات ثعلب للبصريين في كتابه المجالس

في هذا المبحث سأتناول المخالفات النحوية التي خالف فيها ثعلب البصريين، وهذا يعني أن آراءه مختلفة عن البصريين ووجهات نظره كذلك، إذ لم يك هناك توافق في الأفكار المطروحة بينهم في هذه المسائل وهي كالأتي:

أولاً: عمل صيغ المبالغة عمل الفعل في تعديته ونصبه: في هذه المسألة يذهب الكوفيون إلى أن بعض صيغ المبالغة لا تعمل عمل الفعل في تعديته ونصب المفعول به وقد جاء به ثعلب في كتابه رواياً قول الشاعر: ثقيلٌ على مَنْ سَاسَه غير أنَّهُ رَكُومٌ على آرِيِّهِ الرَّوْثَ مِنْثَلُ

ويرى بأنه لا يجوز أن يأتي (فَعُول) و (مفعال) متعدياً، وإن أهل البصرة اجازوا تعديته، وإن الفرَّاء والكسائي يمنعان هذه التعدية ولا يُجوزونها إلاَّ في مثالين وهما: رَكُومٌ يَرْكُمُ. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢،مصر،١: ١٢٤).

وقد راى سيبويه أن يعامل صيغ اسم الفاعل عمل الفعل من حيث التعدية إلى المفعول به: أن العلماء عاملوا ما يأتي بعد اسم الفاعل إذا كان على زنة فاعل معاملة ما ياتي بعد الفعل وهو الفاعل المرفوع إلاَّ ان فيه معنى المبالغة، وأن الأفعال التي ينطبق عليها هذا الحكم هي: فعولٌ ومفعال وفَعِلٌ، وقد جاء وزن: فَعيلٌ مثل رحيم وعليم وقدير وسميع وبصير، ويجوز في هذه الأوزان ما جاز في الفاعل من تقدَّيمه وتأخيره وإضماره وإظهاره، فلو قلت: هذا ضروبُ رءوس الرجال وسُوق الإبل على: وضروبٌ سوقَ الإبل جاز هذا الكلام كما في اجازتك لقولك: (هذا ضارِبُ زيدٍ وعمراً، في هذا المثال وضاربٌ عمراً مضمراً. (ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥ ١:١١٠)

وقد ذهب المبرَّد من البصريين المتأخرين مذهب سيبويه في نصب اسم الفاعل للمفعول به قائلاً: (من هذه الأبنية (فَعُول) نحو: ضَروب وقتول ورَكُوب، تقول: هو ضَرُوب زيداً، إذا كان يضربه مرةً بعد مرةً... ومن هذه الأبنية (مِفْعال) نحو: رجل مِضْراب ورجل مِقْتال ومن كلام العرب: إنّه لَمِنْحَار بَوائِكَها) (المقتضب، المبرَّد، عالم الكتب،٢٠١٠، ٢: ١١٤)

من النصين السابقين لسيبويه والمبرَّد نلحظ أن صيغ المبالغة تتعدَّى إلى المفعول به حالها في ذلك حال اسم الفاعل، وهذا الرأي هو الرأي السائد في النحو والذي يستعمله العلماء النحويون بكثرة عكس رأي الكوفيين الذين يذهبون فيه إلى أن صيغ فعُول ومِفْعال لا تقوى أن تنصب مفعولا به لها.

ثانياً: كما واستعمالاتها النحوية: يذهب ثعلب مذهب الكوفيين الذين سبقوه ويقول إن كي تعمل عمل كما وإن البصريين لا يعملونها عمل كما، ناقلاً رأيهم إذ:(أنشد (عدي بن زياد العبادي):

اسَمعْ حديثاً كما يوماً تُحدِّثُه عن ظَهرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألاً

وقد رفع بـ (كما) وقد زعم اصحابنا إن (كما) تكون ناصبة، فإذا جاءت حائلاً بينها رفعت، وقد جاء غيرهم بأن (كما) ترفع، وقد قال هشام:إنك تقول: أفَعلُ كما يفعلون، وقال إن البصريين يزعمون إنها لا تكون عاملة مثلها تعمل (كي) وقال اصحابنا يعملون (كما) كما يعربون (كي)، وقال الكسائي: مَثَلُ ذلك: أتيتُك كَيْ فينا تَرْغَبُ. وأنشد:

قلتُ لشَيْبَانَ ادْنُ من لقائه كما يُغَذَّى القومَ من شِوائه

وأنشد في معنى كَيْ:

وطَرْفَكَ إمّا جِئْتَنا فاحَفظَنّه كما يَحْسَبُوا أنَّ الَهوَى حيثُ تَصرِفُ. (ينظر:مجالس ثعلب، ثعلب،ط ٢،مصر،١: ٢٧١)

وقال:

يقلِّب عَيْنَيْه كما لِأخَافَهُ تَشاوَسْ قليلاً إنني مَن تَأمَّلُ

أن معنى (كما) يكون مثل معنى (كي) وتكون جزاءً كما في قولك: كما قُمْتَ قُمْتُ، وقال أنها كما تقع تشبيهاً تقع جزاءً أيضاً، مثل: كما قمتَ قعدتُ والتشبيه في قولك: قمتُ كما قمتَ، وتكون أيضاً بمعنى كَيْمَا وَكَيْلا. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب،ط ٢،مصر،١: ١٢٨)

قال الفرَّاء: (قال كما ثم زاد عليها (ما) أخرى لكثرة (كما) في الكلام فصارت كأنَّها منها) (معاني القرآن للفرَّاء.

وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين إذ رأى الكوفيون أن (كما) تأتي بمعنى (كَيْما) وأن ما بعدها يكون يكون منصوباً عندهم، ويجوز له الرفع أيضاً، وقد أجازه من البصريين أبو العباس المُبَّرد، ويرى البصريون أن (كما) لا تكون بمعنى (كَيْمَا) ولا يجوز أن يأتي بعدها منصوباً بها. (ينظر:ا لإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، دمشق، ٢: ١١٢).

وعند ذهابي إلى آراء البصريين وقفت عند رأي سيبويه في كي وهو إن بعض العرب يُنزلون (كي) منزلة (حَتَّى) ويقولون في الإستفهام (كَيْمَهْ) ويُعملونها في الأسماء، كما أَنَّهُمْ قالوا فيها (حتى مه) وكذلك (لْمْه)، فمن قال بـ (كَيْمَهْ) فأنه يأتي بعدها بـ (أَن) مضمرة، وأما من يُدخل عليها اللام، ولا يعدُّ كَيْمَهْ من الكلام فإن (كَيْمَهْ) عنده بمنزلة (ان) وتدخل عليها اللام كما تدخل اللام على (أن)، وأما من قال (كَيْمَهْ) فأنه جعل منزلتها بمنزلة اللام. (ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة، ٢٠٠٥ ٣: ٦)

وكما يظهر من قول سيبويه إنه قال إن بعض العرب ينزلون كي منزلة حتى عند دخول (ما) عليها فيقولون: (حتى مه) و(كَيْمِهْ) وفي هذه الحالة فأنها تكون للاستفهام وتعمل على نصب الاسم بعدها، إي أن بعدها يُنصب لأنَّهم يُضمرون (أن) بعدها وقال إن (كي) إذا لم تدخل عليها (ما) فقد تدخل عليها اللام فتصبح (لكي) وتنصب ما بعدها يعني أن كي سواء اتصلت بها (ما) أو تقدمتها اللام ففي كل الأحوال عنده تنصب أن بعدها،

فسيبويه يذهب إلى ان من أدخل (ما) على (كي) فأنها تعامل معاملة الأستفهام في دخوله على الأسماء ولا تعامل معاملة كي الداخلة على الأفعال فإذن تختلف (كي) عن (كما) أو (كيما) من حيث مجيء ما بعدها.ويبدو أن الكوفيين قد اختلط عليهم الأمر في استعمال ما يأتي بعدها من رفع أو نصب، في حين أن سيبويه قد أوضح مجيئها وحدده بأنَّها إذا دخلت على الأفعال فأنها تنصب ما بعدها وإذا اتصلت بها (ما)فإنها تكون منصوبة على إضمار (إن)

واستعرض آراء العلماء في (كي) وأقوالهم فيها: إن (كي) إذا كانت اسماً موصولاً فينتصب ما بعدها عند جمهور العلماء، أما (كي) إذا جاءت جاره فتكون (أن) مضمرة فيها، وقد جوَّز الكوفيون اظهارها ويجب أن تكون الأولى بعد اللام والثانية فتكون قبلها وتترجح مع اظهار أن، وقد أنكر الكوفيون كون (كي) جارة، كما أنكر قوم بخرون كونها ناصبة، وقد جوَّز الكوفيون وكذلك المبرَّد النصب بـ(كما) وهي عند سيبويه والأكثرين حرف مشترك، فإذا جاءت حرف جر بمعنى اللام فتاتي لبيان العلة، وتارة أخرى تكون ناصبة تنصب المضارع بعدها، وقد اختلف هؤلاء العلماء فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها، أما الخليل والأخفش فمذهبهم أن (أن) تاتي

مضمرة بعدها. أما الكوفيون فذهبوا إلى انها تختص بالفعل ولا تكون جارة للاسم وقيل أيضاً إنها تختص بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل.(ينظر: همع الهوامع في شرح الجوامع: ٣٦٨/٢).

وهذه مجمل استعمالات(كي) وما تجيء إليه عند العلماء إذ تأتي جارة وناصبة عند البصريين وتأتي مع الفعل عند بعض الكوفيين، وقد تطرقت إلى آراء الكوفيين وكيف يُعملون (كما) كما يُعملون (كي) وهذا لا يجوز عند البصريين لأن معنى(كي) يختلف عن معنى(كما) فاختلاف معناهما يؤدي إلى اختلاف استعمالاتهما.

ثالثاً: الكاف في (أَرَايْتَك):

يقول الكوفيون إن الكاف في (أَرَايْتَك) في موضع نصب ويقول البصريون بأن الكاف كاف الخطاب ولا محل لها من الإعراب وفيما يأتي استعراض لآراء الطرفين المتخالفين البصريين والكوفيين وآراء أي الطرفين الأقوى والأكثر صحة واستعمالاً.

ويرى ثعلب: في قول الله عزَّ وجلَّ: "أَرَأَيْتَك هَذَا الَّذِي كَرَّمْت عَلَيَّ " (سورة الإسراء: الآية: ٦٢) وقول أبو العباس إن العرب تقول أرايتك وأريتكما وأرايتكم وتقول في المؤنث أريتكِ وأريتكُما وأريتكنْ ويكون هذا بفتح تاءها وتثنية كافها وجمعها في حالتي المؤنث والمذكر، وهذا الجمع في جميع العربية، وقد أخذ به الكسائي، قال الفرَّاء: إذا كان أريتك بمعنى أخبرتك فيجب أن يتبعه الاستفهام فيقولون في كلامهم: أريتك زيداً هل قام؟ وأنت هو، ومتى ذهب، وقد ادَّعى الفرَّاء ان الكاف في ذلك قامت مقام التاء، فلذلك وحّدُوا التاء وثنوا الكاف وجمعوها في كل حالاتها وربما همزوها، قال الكسائي لقد تركوا الهمزة ليفرقوا بينها وبين رأى العينية، وقال أيضاً ان الكاف تكون في موضع نصب، وقال أهل البصرة: بأن الكاف لا موضع لها وأن معناها هو الخطاب وهذا القول قول اهل العربية جميعاً.(ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر،١: ٢١٥ . ٢١٦)

وقد رأى سيبويه أن معنى الكاف المتصلة هو الخطاب ولذا يصحُّ الإستغناء عنها، وإنَّه ليس لها موقع من الإعراب وأن من زعم أن اعراب الكاف اسماً يجب ان يزعم أن كان (ذاك) اسم، فإذا كان اسماً وقع عليه النصب والجر، فإذا نصبت يجب ان تقول: ذاك نفسك زيدٌ، ويجب له أن يقول أن التاء في (أنت) اسم، وأن التاء في أنت بمنزلة الكاف، والدليل على أنه ليس بأسم قول العرب في ذلك: أَرَأَيْتَكَ فلاناً ما حالُه، فالتاء علامة للمضمر المخاطب المرفوع، ولم تتصل بها الكاف واستطعت الإستغناء عنها كأستغنائك عن كاف المخاطب مقبلاً عليك عن قولك يا زيدُ، وأيضاً لحاق الكاف كقولك كقولك: يا زيدُ، فمن لم تقلْ له في الخطاب يا زيدُ، واستغنيت عنه فهذا يُشبه ما جاءت به الكاف في أريتُ والنداء جاء هنا توكيداً، وما ياتي في الكلام توكيداً لو حذف تستطيع الإستغناء عنه كثيراً. (ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥، ١: ٤٥)

وجاء المُبرَّد من البصريين المتأخرين بتوضيح أكثر لهذه الكاف إذ رأى: أن الكاف التي تلحق آخر الكلام لا عمل لها، مثل كاف ذاك ورُويدك و قوله تعالى: " أَرَايْتَكَ هذاْ الَّذي كرَّمت عليَّ" (سورة الإسراء: الآية: ٦٢)، وأيضاً كقولهم في أَبْصَرْكِ زيداً،وهذه الحروف حروفاً كثيرة، ولكن نذكر حروفاً منها ليعمَّ على جميعها. (ينظر:المقتضب، المبرَّد، عالم الكتب، ٢٠١٠، ١: ٤٠)

من قولي سيبويه والمبرَّد السابقين يتضح أن الكاف تأتي حرف خطاب وليس لها محلٌ من الإعراب وليس بأسم وهي تأتي للتوكيد وأن هذه الكاف التي تأتي للتوكيد لو حذفت لا يُؤثر حذفها في الكلام.

وقد وافقهما على هذا القول كل العلماء باستثناء الكوفيين ومنهم ثعلب والكسائي والفرَّاء وقد نقل لنا الرضي خلاصة رأيي البصريين والكوفيين في ذلك إذ رأى:أن الكاف الحرفية تلتحق بأرايتك الذي يأتي بمعنى أخبر ومعناه بمعنى أخبر ينقله إلى اسم الفعل المنقول إلى الفعلية عن شيء آخر مثل: النجاءَك فحذف بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتأنيثاً عن تصريف تاء الخطاب، أما التاء فبقيت في الأحوال جميعها مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكراً أم مؤنثاً مفرداً أم مثنى أم مجموعاً، أما الفاعل في (أرأيتك) لا (أنت) المقدَّرة في (رويدك)، لأن مفعوله بقى منصوباً على حاله مع صيرورته إلى معنى أخبرني مثل: أرأيتك زيداً ما صنع، فلا مانع من بقاء فاعله أيضاً.

ورأى الفرَّاء: إن الإسناد الموجود في التاء قد أُزيل إلى الكاف، وهذا ينطبق على رويدك والنجاءَك، كما اسلفنا في اسماء الأفعال، وهو أن تأتي الكاف مرفوعة المحل. (ينظر: شرح الرضي على الكافية، الأستراباذي، بيروت، ٢٠٠٧، ٤:١٦٢)

رابعاً: النصب على الأختصاص: وقد جاء النصب على الأختصاص في قول ثعلب في ألفاظ بني ومعشر ورهط وقد خالفهم البصريون في سبب النصب في أن هذه الألفاظ تنصب بفعل مضمر قدرَّه البصريون بـ (أعني) وكما هو موضح في آرائهم وهي كالأتي:

ورأى ثعلب إنه: إذ قال احدهم نحن بني ومعشر ورهط ورأى الفرَّاء هذا القول هو مثل قولك جميعاً، وقال البصريون يكون بفعل مضمر. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر،٢:٣٦٤)

ويرى أبو العباس أن البعض منهم ينصب فيقول:

نحن بني أم البنين الأربعة

وهذا ليس صحيحاً، لأنه لا يجوز للمادح أن يمدح نفسه بقوله عددهم أربعة، وإن العرب تفعل هذا الشيء وتفتخر به في بني في (بني) و(رهط) و(معشر) و(آل)، ويرى الفرَّاء مشبهاً بقولك: نحن جميعاً نقول ذاك الشيء. (ينظر:مجالس ثعلب:٢/٣٧٤ . ٣٧٥)

ولم يرجح ثعلب مجيء (بني) منصوبة في قول الشاعر السابق ويبدو أن هذا الرأي قد سبقه إليه سيبويه إذ رأى أن: وذلك إنَّك إذا قلت (إنَّا معشر العرب نفعل كذا وكذا) كأنك قلت: أعني، ولكن بفعل مقدَّر بـ (اعني) لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء، وذلك لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب وغنهم لا يريدون في قولهم هذا إنما يردون الكلام على أوله ولكن ما بعد الكلام مردود على اوله. (ينظر: الكتاب، سيبويه، ط ٤، القاهرة، ٢٠٠٥، ٢:٢٣٣) ثم ذكر سيبويه بيت لبيد الذي استشهد به قائلاً: وأما قول لبيد:

نحن بنو أمَّ البنين الأربعة ونحن خيرُ عامر بن صَعْصَعَهْ

فلا يرددونه إلاَّ مرفوعاً، لأنه لم يرد منهم أن يفتخروا ويُعرف أن عددهم أربعة، ولكنه جعل الأربعة وصفاً لهم، ثم قال بعدها: المُطْعِمون الفاعِلون، بعدما حلاَّهم ليُعرَفوا) (ينظر:الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥،٢: ٢٣٤ . ٢٣٥). وذلك لأن (بني) عند البصريين مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني) وعند الكوفيين بمعنى (جميعاً)

وثعلب وافق سيبويه في هذا البيت الشعري في عدم نصب (بني) ولكن الفرَّاء خالفهما أما النصب في هذه الألفاظ فيبدو أن للكوفيين رأياً مخالفاً لما للبصريين إذ أن هذه الألفاظ تنصب عند الكوفيين كانتصاب (جميعا) في حين أن البصريين تنتصب عندهم هذه الألفاظ بإضمار فعل.

أما (الرهط) في اللغة والقرآن فلم يأتِ بمعنى (جميعاً) وإنَّما جاء للعدد المحدود والقليل وهو ما دون العشرة وهو عكس ما جاء به الكوفيون إذ أن الرهط هو: (ما دون العشرة من الرجال لا تكون فيهم امرأة قال الله تعالى: " وكان في المدينة تسعة رهطٍ "(النمل:٤٨) فجمع وليس واحد من لفظهم مثل ذود والجمع أرْهطٌ وأَرْهَاطٌ وأَراهِطٌ) (الصحاح، الجوهري، دار العلم للملايين، ١٩٨٧، ٥:٢٨)

وأيضاً عن: (أبي عثمان المازني: أنهم أضافوا إلى (رهط) ونفر ولم يُضيفوا إلى قوم وبشر فقالوا: ثلاثة نفر وتسعة رهط ولم يقولوا: ثلاثة بشر وثلاثة قوم. قال: لأنَّ بشراً يكون للكثير وقوم للقليل والكثير ورهط ونفر لا يكونان إلاَّ للقليل فلذلك أضافوا إليه ما بين الثلاثة إلى العشرة، لأن ذلك في معنى ما كان لادنى العدد) (الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، ط ٢، لبنان، ٣: ٢٤٣).

خامساً: تخفيف (أن) وتثقيلها: من المسائل الخلافية التي وقعت بين البصريين والكوفيين في تخفيف (أن) وتثقيلها وهذه (ان) وقعت في آية قرانية والخلاف هو في تقدير الآية إذ أن الفرَّاء يقول ان المصدر المؤول مفعول لفعل محذوف والبصريون يقولون إنه منصوب بنزع الخافض وفيما ياتي تفاصيل هذه المسألة عند ثعلب في قوله تعالى:

" وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً "(الأنعام: ١٥٣) قال: أن أهل البصرة يخففون (أنْ) ولكنهم يريدون من معناها الثقيلة. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب،ط ٢،مصر ٢: ٤١٩).

قال الفرَّاء: (تُكسر إنَّ إذا نويت الإستئناف وتفتحها من وقوع (أتل) عليها، وإن شئت جعلتها خفضاً، تريد: " ذلكم وصاكم به" و "أنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه". (معاني القرآن، الفرَّاء: ١/ ٣٦٤).

إن (أنَّ) تكون في موضع نصب مثل: وأتلُ أن هذا صراطي وعن الفرَّاء والكسائي فيما نقل عن الفرَّاء بأنه يجوز أن يكون مخفوضاً، أي: وصاكم به، وكذلك بأن هذا صراطي، وقد قدَّرها الخليل وسيبويه بقولهما: في (وأنْ هذا) في قراءة ابن أبي اسحاق ويعقوب وخُففت والمخففة مثل المشددة إلاَّ أن فيها ضمير القصة والشأن، أي: وأنه هذا، وهي في موضع رفع، ويجوز فيها النصب، ويجوز زيادتها للتوكيد كما جاء في قوله تعالى: " فلمَّا أن جاءَ البشير" (يوسف/٩٦) والصراط الطريق وهو دين الإسلام مستقيماً، وقد نُصب على الحال.(ينظر: الجامع لاحكام القرآن، القرطبي، بيروت،١٣٧:٧)

وهذه الآية القرآنية كان للقرَّاء الرأي الفصل فيها وما كانت تأويلات البصريين والكوفيين إلاَّ مجرد تقديرات لهم أما القرَّاء فكانت لهم قراءات إذ قُرئت (إن) مكسورة على الإستئناف عند حمزة والكسائي وقُرئت مخففة بالفتح والتخفيف عند ابن عامر ويعقوب، وقرأ بقية القُرَّاء بها مشددة ولكن بتقدير اللام على أنه تفسير لقوله (فاتبعوه) وقُرئت عند ابن عامر (صراطي) بفتح الياء وقرأ (وهذا صراطي) و(هذا صراط ربكم) و(هذا صراط ربك) و(لا تتبعوا السُبل).(ينظر تفسير البيضاوي، البيضاوي،بيروت،٢: ٢٢١و٤٦٦).

والحجة في هذه القراءات كما ذكرها علماء القراءات: ومن قرأ بكسر (إن) على الإستئناف في قوله تعالى: " إن هذا صراطي" حمزة والكسائي وعللوا ذلك بان الكلام معناه عند انقضاء الآية يكسرون (إن) للإبتداء بها، وقد فسروا حجتهم بأن المراد من الكلام هو الإستئناف في هذه السورة: " وهذا صراط ربك مستقيما"

وهو الإبتداء بالخبر والأخبار عن صفة الصَّراط، وقد قرأ (أن) بفتح الألف وتشديد النون نافع وابن كثير وأبو عاصم وحجتهم كما ذكرها اليزيدي على تفسير معنى (وصَّاكم به وبأن صراطي مستقيماً) وقال علماء آخرون بل جاءت نسقاً على قوله تعالى " أتلُ ما حرَّم ربُّكم "، أي: أتل ما حرَّم ربُّكم وأتل أن هذا صراطي مستقيماً) وقد قرأ ابن عامر (وأنْ هذا) بتخفيف نون أن وفتح همزتها عطفاً على قوله تعالى: " ألا تشركوا به شيئاً " وهذا العطف عطف (أنْ) على (إن).(ينظر:حجة القراءات، ابن زرعة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٤، ص ٢٠١٤).

فالكوفيون أخذوا من القرَّاء وعلى رأسهم الكسائي قراءة كسر همزة إن وأخذ البصريون من نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم قراءة الفتح. والاخذ بهذه القراءات وتأويلها من رأيي هو وجهة نظر البصريين والكوفيين بما يلائم تأويلاتهم وقواعدهم الموضوعة.

سادساً: قلب النون ألفاً عند الوقف:

وهذه مسألة اختلف فيها البصريون عن الكوفيين في نظرتهم إليها إذ ان بعض البصريين أعتبروا (لم) مشبهة بـ (لا الناهية) من حيث الجزم والبعض الأخر قلب النون ألفاً عند الوقف وقد عرض هذه المسألة ثعلب ناقلاً رأي البصريين فيها إذ أنشد: (البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي) (شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، الشرَّاب، ٢٠٠٧، ٣، ٥٤).

يحسِبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا شَيْخاً على كُرْسِيّه مُعمَّما

لو أنَّهُ أبانَ أو تكلَّما لكان إيَّاهُ ولكن أعْجَما

والأصل في (لَمْ يعْلما) هو (لم يعلمْ) ولكن عندما أطلق الميم ردَّها إلى فتحة اللام في (يعلم)، أما أهل البصرة فإنهم كانوا يقدرونها بـ أراد لم يعلمنْ، فجعل الألف بدلاً من النون الخفيفة، وأما قول زهير:

دِمنةٌ لم تَكلَّمِ

فقد خفض (لمْ تكلَّم)، لأن القافية الشعرية إذا تحركت في الجزم خفضت، ولأن الخفض يكون أخاً للجزم، فإن الإتباع أكثر ما يجيء بهاء بعده، فتقول أضربُه، اقتلهْ. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢،مصر،:٢:٥٥٢ .٥٥٣.) فثعلب يذهب إلى أن (لم) جازمة وقد حُذفت النون وأصلها (يعلمان) قبل دخول الميم عليها.

وقد سيبويه فيرى في هذه المسألة أنه: قد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبّهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب ... وقال:

يحسِبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا شَيْخاً على كُرْسِيّه مُعمَّما

فقد شبه (يعلما) هنا بالجزم، وهو مجزوم وغير واجب الجزم، وهذا الجزم لا يجوز إلاَّ في اضطرار الشعر، وإذا جُزمت بعلم كانت أقوى.(ينظر:الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥،، ٣: ٥١٥ . ٥١٦). فسيبويه يؤكد أن هذا الحذف يكون في حالة الشرط والجزم وهو غير لازم وواجب إلاَّ في حالة الإضطرار.

أما الخليل فكان له رأي مخالف لسيبويه إذ قال: (أراد والله أعلم، مالم يَعَلمَنْ ولَيْفعلنْ: فقلب النون ألفاً عند الوقف) (الجمل في النحو، الفراهيدي، ط ١، ١٩٨٥،ص: ٢٣٨).

والخليل يذهب إلى أن قلب النون ألفاً هو للوقف وسيبويه يرى هذا القلب للإضطرار

وقد وافق ابن السرَّاج سيبويه قفي كلامه ناقلاً عنه إذ: زعم يونس أن قولك: هلا تفعلنّ وألا تقولنّ، بأسلوب العرض، وتُعني به أفعلُ، وهذا يشبه قولك: لولا تقولنَّ، لأنه عرض، وإن حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) فتكون للتوكيد، ومثله قولك: إما تأتني آتك وأيُّهم ما يقولنَّ ذاك نجزه، وقد تدخل بغير (ما) في الجزاء عند مجيئها في الشعر، وقد أدخلت على المجزوم تشبيهاً به للجزم، ولا يجوز هذا الأمر إلاّ في الضرورة الشعرية ومنه قول الشاعر:

يحسبه الجاهل مَا لَمْ يَعْلَما شَيْخَاً على كُرْسِيَّه مُعَمَّمَا

والامر سواء في الخفيفة والثقيلة، وفي الطلب يقولون: أقسمتُ لمَّا لمَ تفعلن لأنَّ ذا طلبٌ. (ينظر: الأصول في النحو، ابن السرَّاج،١٩٩٦م،٢: ٢٠٠)..

وقرأ العامة (ولمَّا يَعْلَمِ اللهُ) بكسر الميم على اصل إلتقاء الساكنين وقرأ النخعي وابن وثاب بفتحها وفيها وجهان:

الأول: أن الفتحة فتحة اتباع الميم لـ اللام قبلها. والثاني: أنه على إرادة النون الخفيفة والاصل: ولما يعلمن، والمنفي بـ (لما) قد جاء مؤكداً بها كقول الشاعر: (الرجز):

يحسبه الجاهلُ مالم يعلما شيخاً على كُرسيه مُعمما

(تفسير اللباب، ابن عادل،لبنان،٥: ٥٦٢)

فكما يبدو من آراء البصريين إن سيبويه وابن السراج يذهبون مذهب الكوفيين في حين أن الخليل يخالفهما في ذلك. ومخالفة واحدة من كبار علماء البصريين كالخليل وسيبويه يمكنها أن تُعمم على كل البصريين، لأنَّهم يُعدون اساس هذا المذهب ومُنشئيه.

سابعاً: التوكيد والبدل في الضمير المتصل:

وقد ذهب الكوفيون إلى توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل المنصوب في قولهم: رأيتك إياك، أما البصريون فقد خالفوهم الرأي وعدَّوه بدلاً لا توكيداً. ومنه رأي ثعلب إذ يرى: من ضربك إيَّاك، ونقل قول أهل البصرة في إنهم يقولون عن جملة ضربتُك إيَّاكَ بدلٌ وعن جملة وضربتك أنت توكيد وهما جميعاً لدى ثعلب تأكيد، وقول البصريين عنه بدل خطأ عندهم، لأن من صفات البدل إنه يقوم مقام المُبدل منه، وهذا لا يقوم مقامه، لأنه لا يجوز إن يقع الثاني موقع الأول. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢،مصر، ٢: ٥٥٧).

وقال أيضاً: (ضرَبتُك إيَّاك وضربتك أنت، يجعلون المرفوع مثل التوكيد والعماد. والتوكيدُ لا يكون أوَّل الكلام. وأهل البصرة يقولون: ضربتُك إياك بَدَلٌ، ونحن نقول: هما توكيد. (مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر، ١: ١٣٣)

وعند رجوعنا لآراء البصريين وعلى رأسهم سيبويه وجدناه يرى في هذه المسألة:

إذا أردت أن تضع مضمراً بدل من مضمر آخر فيجب أن تقول: رأيتك إيَّاك ورأيته إيَّاه، أما إذا أردت البدل من المرفوع فتقول: فعلت أنت، وفعل هو، فأنت وهو وأخواتهما نظائر للضمير (إياه) في النصب، وأن الضمير المضمر يكون بدلاً من المظهر ولا يكون بمنزلته ووصفاً له، لأنَّ من ميزة الوصف أن يكونأن يكون تابعاً للأسم مثل قولك: رأيتُ عبد الله أبا زيد، أما البدل فهو يقع منفرداً وكأنك قلت: زيداً رأيتُ أو رأيتُ زيداً، ثم قلت: إيَّاه رأيتُ وكذلك الكلام ينطبق على أنت وأخواتها من الضمائر في الرفع. (ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥،٢: ٣٨٦).

من قول سيبويه السابق يتضح أنه يذهب إلى أن هذا بدل وليس توكيداً وذكر حالتي النصب والرفع التي قد حدث فيها بدل إي ان ضمير النصب المنفصل يكون بدلاً من ضمير النصب المتصل وكذلك في حالة الرفع ضمير الرفع المنفصل يكون مؤكداً لضمير الرفع المتصل.

أما الرضي فقد خلط بينهما إذ رأى علماء النحو إن الضمير المنفصل في قولك: (ضربتك أنت يكون توكيداً، وفي ضربتُك إياك) بدلاً، وهذا من العجائب، لأن المعنى فيهما واحداً وفي كلا الجملتين تكرير للكلام الأول بمعناه، ويجب أن يكون كلاهما تأكيداً، وذلك لأن المعنى فيهما متحداً، وإن الفرق بين البدل والتأكيد فرقاً معنوياً كما يظهر في تعريف كلٌ منهما وجاء عن الزمخشري في قولك: مررتُ بك بك، أن (بك) الثانية بدل، وهذا الكلام أعجب من الكلام الأول، لأنه صريح في التكرار اللفظي والمعنوي وهو توكيد لا بدل. (ينظر: شرح الرضي على الكافية، الأستراباذي، بيروت، ٢٠٠٧،٢:٣٣٦).

ويبدو من كلامه هذا إن لا يفرق بين البدل والتوكيد ويعدهما واحد ولربما تأثر بكلام الكوفيين في ذلك

وقد رجح بعض العلماء على اعتبار المنفصل توكيداً سواء كان مرفوعاً أو منصوباً، فالمرفوع في نحو (قمت أنت) تأكيد بإجماع وكذلك: أكرمتك إياك، لأن نسبة الضمير المنفصل المنصوب إلى الضمير المتصل المنصوب أقوى من الضمير المنفصل المرفوع. (المخالفة في الإتباع مظاهرها ودلالالتها، د. خديجة فرحان الحميد، ٢٠١٦، ص ٣٧).

ثامناً: دخول حرف النداء على (أي):

من المسائل الخلافية التي ذكرها ثعلب في كتابه المجالس وهو مجيء ما بعد ياء النداء وصفا وهل هو لازم ذكره عند البصريين أم لا ؟ ولم يرتضه الكوفيون إذ يرى ابو العباس أحمد بن يحيى: بأنه يُقال: يأيَّها الرجل ويأيَّها القوم ويأيَّها المرأة ويأيتُّها المرأة، مع المذكر يستعمل التذكير ومع المؤنث يستعمل التأنيث ولا يكون (يا أيَّها) إلاَّ في الواحدة، لأنَّها تذكَّر وتؤنث، وقال سيبويه وأصحابهما: بأن بعض حروف النداء تاتي لمعانٍ ومنها يا تَنْبيهٌ، وها تَنْبيهٌ، وأيٌّ للمنادى وإذا جاء الرجل بعد يأيَّها، فيأتي وصفاً لازماً وقال ثعلب بأن هذا لا يصحّ وأيَّده في ذلك الفرَّاء وقال بأنه ليس كما قالوا أنَّه يُقال يأيَّهذا أقْبل، فيحذف الثاني (أقبل) الذي زعم البصريون بأنه وصفاً لازماً، وقال الفرَّاء: فإذا قلت يأيَّهذا اكتفى هذا الكلام بـ (ذا) عن الرجل، وقد يجمعون بينهما فيقولون: يأيَّهذا الرجل وأنشد:

أيُّهَذَانِ كُلاَ زادَكما وذَرَانِي واغِلاً فيمن يَغِلُ

ففي هذا البيت جاء بـ (هذا) وحذف الرجل، وتقديره: (يا أيٌّ) ثم عرَّف ما بعده فقال (هذا الرجل) فأبتدء به، فلذلك قالوا يا أيُّهَذَا الرجلُ ذو المال فردَّ (ذا المال) ومعناه صاحب المال على الرّجل. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر،١: ٤٢)

أما رأي سيبويه في هذه المسألة: فيرى أنك إذا قلت: يا أيَّها الرجلُ ويا أيُّها الرجلان، ويا أيُّها المرأتان، فقد زعم الخليل . رحمه الله . أن أيٌّ ههنا كقولك: (يا هذا)، وإن الرجل جاء وصفاً لها كما يكون وصفاً لهذا، وغذا جاء وصفاً له فلا يجوز فيه إلاَّ الرفع، لأنَّك في كلامك لا تستطيع أن تقول (يا أيَّ ولا يا أيُّها) وتسكت، لأن الكلام حينئذٍ يكون مبهماً ويلزمه التفسير، فلهذا صار (يا أي) مع (الرجل) بمنزلة اسم واحد، وكأنك قلت: يا رجلُ.(ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥، ٢: ١٨٨، وينظر: المقتضب، المبرَّد، عالم الكتب، ٢٠١٠، ٤: ٢١٦).

ويرى سيبويه: أن الأسماء التي توصف فيها الألف واللام وهي المبهمة تكون مثل (أيَّ) ومن هذه الأسماء (هذا وهؤلاء وأُولئك واشباهها من اسماء الإشارة التي يأتي بعدها الأسم مبهماً مُعرَّفاً بالألف واللام وتوصف الأسماء بها، وذلك مثل قولك: يا هذا الرجل ويا هذان الرجلان، وصار الأسم المُبهم وهو (الرجل والرجلان) و(هذا وهذان) مع اسميهما بمنزلة اسم واحد. (ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥، ٢: ١٨٩)

وفي حقيقة الأمر أن قول البصريين هو الأصح والأرجح في الاستعمال، وإن قول الخليل قد أسنده قول سيبويه وهو أن (أيَّ) المستعملة في النداء حالها في مجيء الاسم بعدها حال اسم الإشارة في أنهما يأتي بعدهما وصف، ولا يمكن لهذا الوصف أن يُحذف، لأنَّه إذا حُذف فإن الكلام يكون مبهماً، لذا يكون (أي مع الوصف) بمنزلة اسم واحد كما كان (هذا) مع وصفه اسماً واحداً لا يتجزأ.

وأيضاً يرى ثعلب أن القائل إذ قال (يا رجلُ) فلو مثل قوله (يا زيدُ) ولكن إذا قال (يا أيُّها الرَّجلُ) فقد يختلف الناس فيه ويرى سيبويه واصحابه أن الرجل في هذه الجملة تابع لأيَّ وقد قال عنه الفرَّاء بانه خطأ، وسيبويه يبين أن فيه تنبيهاً وهذين التنبيهين هما (يا) و(ها) وما جاء به سيبويه باطل. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢،مصر، ٢: ٥٨٦).

تاسعاً: ذو بمعنى هذا وذو الطائية ودخول الألف واللام على الأسم المُبهم

نقل لنا ثعلب قول سيبويه في دخول الألف واللام على الاسم المبهم وسيبويه رفع هذا الاسم بعد ذا لأن قبله ذا بمعنى (هذا) وليس ذا بمعنى صاحب وقد أنكر ثعلب على سيبويه قوله هذا لأنه كان يريد تفسير ذا بصاحب وهو ما استبعده سيبويه فقال أبو العبَّاس: قال بعضهم لسيبويه: كيف تقرأ قول الشاعر:

يا صاحِ يا ذا الضّامرُ العَنْسِ والرَّحْلِ ذِي الأقتابِ والْحِلْسِ (ينظر: الخصائص،ابن جني، لبنان، ٣: ٣٠٢) ويُنسب البيت إلى خالد المهاجر)

قال: فرفع. قال: فقلت له: فأيشٍ تصنعُ بقوله (والرَّحْلِ) ؟ قال: مِن ذا أفرُّ. وصعد في الدرجة.

قال: الشِّعرُ معناه يا صاحب العنْس الضّامر والرّحلِ. فقال:

يا صاح يا ذا الضامرِ العَنْسِ

(مجالس ثعلب، ثعلب،ط ٢،مصر،١: ٢٧٥)

ويرى ثعلب أن سيبويه قد أخطأ في رفع (الضامرُ) ويجب أن يكون مخفوضاً. في قول الشاعر:

يا صاح يا ذا الضَّامرُ العنسِ

لأنه ذهب بـ (ذا) وعاملها معاملة (هذا)، وذهب بـ (ذو) مذهب (هذا) ومذهب (صاحب) و(ذو) بمعنى صاحب، لأنه أراد يا صاحب العنس الضامر. وخطأ منه أن معناه يا هذا العنسُ والضامرُ، والأصلُ فيه يا صاح يا صاحب العنس الضامر. (ينظر: مجالس ثعلب،، ثعلب، ط ٢، مصر،٢: ٤٤٥).

أما سيبويه فعند رجوعي إلى كتابه وفيما يخص ما نسبه ثعلب إليه وجدت له رأيًا فيه إذ يرى: إن الأسماء المبهمة لا توصف إلاَّ بالألف واللام، لأن الألف واللام تفسرها وتوضحها ولا يمكن للأسماء غير المبهمة أن توصف بما توصف به الأسماء المبهمة ولا تفسَّر به غيرهما إلاَّ عطفاً ومثل ذلك قول الشاعر وهو ابن لوذان السَّدوسيّ:

يا صاح يا ذا الضامِرُ العَنْس والرَّحْلِ ذي الأتساعِ والحِلْسِ

ومثل هذا الكلام مثل قولك: يا ذا الحسن الوجه وليس (ذا) في هذا الموضع مثل يا ذا الجمة، وإن المجرور هنا بمنزلة المنصوب، لأن الضامر العنس مثل الحسن الوجه في كونه وصفاً له كقولك يا ذا الضامرُ ويا ذا الحسن ولا يكون مثل ذي الحجة، لأن ذا معرفة بالحجة، وإن (الضامر الحسن) معرفات من قبل دخول (ذا)، وإن ما بعده وهو (الوجه)وكذلك (العنس) مفسَّراً لـ (الحسن) و(الضامر) وقد جاء كل منهما مكملاً للآخر، فإذا قلت (الحسن) فقد عممت صفة الجمال وإذا قلت (الوجه) خصصت الجمال في الوجه، وينطبق هذا الأمر على (الضامر) وصف عام، فإذا خصصته قلت العنس، وصار هذا الكلام تبياناً أكثر لهذه الأوصاف كما إنك إذا قلت عشرون درهماً، فيبين الدرهم كم عدده وهو عشرون درهماً. (ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥، ٢: ١٩٠ . ١٩١).

سيبويه من كلامه السابق يبين أن (ذا) جاءت بمعنى (هذا) وجاء الاسم بعدها مرفوعا و(ذا) هنا لا تشبه (ذا) بمعنى صاحب التي يأتي الأسم بعدها مجروراً ويبدو أن ثعلباً لم يفرق بين (ذا) بمعنى (هذا) و(ذا) بمعنى (صاحب) وقد أوضح هذا سيبويه بقوله هناك فرق بين قولنا (يا ذا الحسنُ) وقولنا (يا ذا الجمةِ) لأن ذا معرفة بنفسها من غير الحسن في الجملة الأولى وإن ذا مع الجملة تكون معرفة في الجملة الثانية وعدم تفرقة ثعلب بينهما جعله يتهم سيبويه بأنه لا يفقه شيئاً عندما رفع (الضامرُ) بينما سيبويه كان رأيه الأصوب والأكثر مصداقية وعلمية من رأي ثعلب الآنف الذكر.

عاشراً: النصب على الاستثناء

ويُعدُّ النصب على الاستثناء من المخالفات النحوية بين الفرَّاء من الكوفيين ويونس من البصريين إذ إن الفرَّاء يجيز النصب بعد إلاَّ على الإستثناء في حين أنّ يونس أجاز النصب في بيت الشاعر الأتي على نزع الخافض وخالفه في هذا الفرَّاء فيما نقله لنا ثعلب إذ أنشد:(حذيفة الهذلي): (الموضح في شعر أبي الطيب المتنبي،التبريزي،بغداد، ٢٠٠٥، ص: ٧٩٣)

نجا سالمٌ والنفْسُ منه بشدقه ولم ينجُ إلاَّ جفْنَ سيفٍ ومئزرا

روى ثعلب والفرَّاء عن البيت السابق هكذا انشده إياه يونس، فسألته لمَ نصب (الجفن) في البيت السابق فأجاب نصبته، لأني أردت السيف، وقد قال أبو العبَّاس قال الفرَّاء بأن هذا النصب خطأ. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر ٢: ٤٥٦).

وهنا نصب يونس(جفن) هنا على الإستثناء بنزع الخافض.

وقال ابن منظور: (والنصب هنا على الاستثناء المنقطع كأنه قال: نجا ولم ينج، وقال ابن سيدة: وعندي إنَّه أراد: ولم ينج إلاَّ بجفن سيف ثم حذف وأوصل) (لسان العرب، ابن منظور، قم، ج ١٣، ص ٨٩).

إن الفرَّاء يجيز بقاء المستثنى على نصبه ويقول: إذا نويت الانقطاع نصبت، فتبع في ذلك استاذه الكسائي الذي يجيز في قولهم: ما قامَ إلاَّ زيداً النصب على الاستثناء لتجويزه حذف الفاعل استدلالاً بقول أحد الشعراء:

لم يبق إلاَّ المجد والقصائد غيركَ يا بن الأكرمين والداً

بنصب المجد وغيرك، والتقدير: لم يبق أحد إلاَّ المجد، وقول حذيفة بن أنس الهذلي:

نجا سالمٌ والنفْسُ منه بشدقه ولم ينجُ إلاَّ جفْنَ سيفٍ ومئزرا

والتقدير: لم ينج بشيء إلاَّ جفن سيف (ينظر: ارتشاف الضرب، الأندلسي، القاهرة، ١٩٩٨، ٣/١٥٠٥ . ١٥٠٦).

الحادي عشر: اضمار الفعل:

اضمار الفعل من المسائل التي وقع فيها خلاف بين البصريين والكوفيين وبين الكوفيين أنفسهم ولا سيما مخالفات بين الكسائي والفرَّاء في نصب الاسم وتقدير المحذوف ويبدو هذا واضحاً في قوله تعالى: " فآمنوا خيراً لكم"(سورة النساء /الآية ٧٠) وقدَّره الكسائي بقوله (فآمنوا يكن خيراً لكم) أما الخليل فقد اضمر (افعلوا) فقدَّرها (افعلوا خيراً لكم).(ينظر: مجالس ثعلب،ثعلب، ط ٢، مصر،١: ٣٠٧).

أما الأخفش فعلل نصب (خيراً لكم)، بأنه حين أمرهم بالإيمان في قوله (آمنوا) فقد أمرهم بما هو خير لهم، وتقديره (اعملوا خيراً لكُم) (ينظر: معاني القرآن، الأخفش،١٩٩٠، ١:٢٦٩).

فالفرَّاء ينكر على الكسائي تقديره بـ (يكن) ويؤيد الخليل في هذا.

ورأى الفرَّاء: إن خيراً منصوب، لأن من صفة الأمر وهو (آمنوا)، لأن اتصاله بفعل أمر (آمنوا)، وإن الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر، فعندما تقول للرجل: اتقِ الله خيرٌ لك، فكأنك تقول: الإتقاء خيرٌ لك، أما إذا اسقطت (هو) فيتصل بما معه وهو معرفة فينصب، ونصبه هنا لا يكن نصباً على اضمار (يكن)، لأن هذا يأتي بقياس يبطل هذا إلاَّ ترى تقول في الشرط اتقِ الله تكن محسناً، ولا يجوز اضمار (تكن) في الكلام فتقول: (اتق الله محسناً)وينطبق هذا الأمر على جملة (انصرنا اخانا) فإذا قلتها فلا يحق لك أن تقدر تكن، فنقدَّرها وأنت تريد تكُن أخانا. (ينظر: معاني القرآن للفرَّاء، الفرَّاء، ط ٣،١،٢٠٠١: ٢٩٥ . ٢٩٦).

أما سيبويه فيرى ان بعضاً من العرب كانوا يقولون (كلاهما وتمراً) وكأنما يقول: كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً وكل شيء ولا شتيمة حرَّ، وقد ترك الفعل بعد (لا) ولأنه يستدل عليه بقوله كلٌّ شئ أنَّه يَنهاه. (ينظر: الكتاب، سيبويه،ط٤،ط القاهرة،١:٢٨١)

و {فآمنوا خيرًا لكم} و {انتهوا خيرًا لكم}؛ أي وائتوا خيرًا لكم وهذا فيه خلاف، ذهب الخليل، وسيبويه إلى أن هذه منصوبة بفعل مضمر يدل عليه الأول.

وذهب أبو عبيدة، والكسائي إلى أن هذه منصوبة على إضمار يكن، وذهب الفراء إلى أن (خيرًا) منصوب باتصاله بالأمر، لأنه من صفات الأمر. وصرح بعضهم عنه بأن انتصابه به على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره: انتهاء خيرًا لكم، وقال الفراء: ترى الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر تقول: اتق الله فهو خير لك.

فإذا أسقطت (هو) اتصل بما قبله فنصب. انتهى.

وقيل: لا يكون مثل هذا في الخبر عند الخليل وسيبويه، وأجاز الكسائي مثله في الخبر، وزعم أنه قد سمع: لتقومن خيرًا لك، ولآتين البيت خيرًا لي.

وزعم الكسائي أن النصب لخروجه من الكلام قال: والعرب تقوله بعد الكلام التام، فإن كان مطلوبًا لغيره رفعوه، نحو: انته خير لك. (إرتشاف الضرب، الأندلسي، القاهرة، ١٩٩٨،٣: ١٤٧٥)

ممَّا سبق من أقوال يتبين تفاصيل الخلاف الذي حدث بين الكسائي والفرَّاء وبين الكسائي والبصريين في تقدير المحذوف في الآية السابقة ومذهبهما في تقدير المحذوف.

الثاني عشر: إدخال الألف واللام:

إن إدخال الألف واللام وعدم إدخالها على الاسم من المسائل التي كانت مثار خلاف بين البصريين والكوفيين إذ إن الخليل يذهب إلى أن إدخال الألف واللام تكسب الاسم إلى جانب التعريف صفة ثانية وهي النعت للأسم، أي صفة الأسم، ونجد هذا القول في رأي ثعلب فهو يذهب إلى أن الألف لا يمكن تجزئتها إذ أن ادخال الألف واللام واخراجهما واحد والكسائي والفرَّاء لم يفرقا بين ادخالهما واخراجهما مثل عبَّاس والعبَّاس وحسن والحسن، أما الخليل فيرى إنه إذا اسقطت الألف واللام فلا يكون الأسم الأول، وإذا اسقطها فقد يتحول المعنى، والكسائي والفرَّاء يريان أن الحسن والعبَّاس إذا سمَّينا بهما وكان نعتاً فقد خرجا إلى الأسم، والأسم لا يحتاج إلى الألف واللام، لأنَّك تقول (هذا زيدٌ الساعة وغداً وأمس) وتكون له كل الحالات المحتملة في الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، فإذا جاء الأسم بالألف واللام مثل الحسن فيكون للمعهود فقد خرج إذا سميت به هذا الحسن من ذلك المعهود.(ينظر: مجالس ثعلب،، ثعلب، ط ٢، مصر، ١: ٣١٠).من قول ثعلب يتبين إن دخول الألف واللام على الاسم وعدم دخولها واحد يعني لا تعمل عند دخولها عليه، وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفرَّاء.

أمَّا الخليل فكان له رأي آخر إذ زعم أن ألف ولام التعريف يعرَّفون بهما حرفاً واحداً كقد وإن وهي ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى وهذا الإنفصال مشبهاً بانفصال ألف الاستفهام.(ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥، ٣: ٣٢٤).

ويقول أيضاً: (ويقول الرجل: أَلى ثم يتذكَّر، فقد سمعناهم يقولون ذلك، ولولا أنَّ الألف واللام بمنزلة قَدْ وسَوْفَ لكانتا بناءً بُني عليه الإسم لا يُفارقه، ولكنهما جميعاً بمنزلة هَلْ وسَوْف تدخلان للتعريف وتَخْرجان) (الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥،٣: ٣٢٥).

وقد زعم الخليل (رحمه الله) بان الذين زادوا الألف واللام على الحارث والحسن والعبَّاس، أرادوا بهذه الزيادة أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه ولم يجعلوا تسميته به، ولكنهم جعلوه وصفاً لهذا الاسم غلب عليه، وأما من قالوا حارث وعبَّاس فهو يجريه مجرى أي اسم مُعرَّف مثل زيد. (ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥،٢: ١٠١).

أن دخول الألف واللام على الاسم يصبح الاسم حاملاً للصفة وليس مجرد اسم فقط، أما إذا تجرد من الألف واللام فيصبح اسماً عادياً مثل (زيد).

<u>الثالث عشرة: التقريب</u>:

وهو مصطلح كوفي لا يقول به البصريون ولا يعتمدونه وهو إعمال اسم الإشارة في الجملة الأسمية عمل كان فيرتفع ما كان مبتدأ على أنه اسم للتقريب وينصب ما كان خبراً على أنه خبرٌ له) (الأصول في النحو، ابن السراج، ط ٣، بيروت، ١: ١٥٢)

وقد جاء ثعلب في كتابه بقولين عن التقريب وكما يأتي

١. فيما نقله عن سيبويه إذ يرى: إن (هذا) مثالاً وقريباً، فإذا جاءت مثالاً قلت فيها: هذا زيدٌ، ومعناها هذا الشخص شخص زيد او شبهته فقلت هذا الشخص كزيد، أما إذا قلت: هذا كزيد قائماً، فهنا حال، وكأنك في هذه الحالة قلت: هذا زيدٌ قائماً، ولكنَّك في هذه الحالة قد قرَّبته، أما في قولك كزيدٌ هذا منطلق، وكزيدٌ قائمٌ، فأنت شبهته واجريته مجرى الخبر. أما رأي سيبويه في (هذا زيدٌ منطلقاً) فإنه في هذا الكلام أراد أن يُخبر عن الإنطلاق، وليس غرضه الخبر عن زيد، ولكن في ذكره لزيد ليعلم لمن الفعل. ويرى أبو العباس عن هذا: وهذا لا ياتي إلاَّ تقريباً، وهو لا يعرف شيئاً عن التقريب، وإن التقريب يكون مثل كان إلاَّ أنه لا يجوز تقديمه في (كان)، لأنه يكون ردّاً للكلام فلا يكون قبله شيء. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب ،ط ٢،مصر،١: ٤٢ . ٤٣)

ممَّا نقل ثعلب عن سيبويه إن سيبويه يُجيزه النصب، ولكنه لا يعدَّه تقريباً، لأن التقريب يجب أن يكون اسم الإشارة مُشبهاً بـ (كان) ولكن لا يجوز تقديم خبره عليه كما في تقديم خبر (كان)، ثم كرر ثعلب كلام سيبويه السابق هذا في موضع آخر معززاً إيَّاه بكلام الكسائي والفرَّاء قائلاً: قول سيبويه (هذا زيدٌ منطلقاً) فإنه في هذا الكلام أراد أن يُخبر عن الإنطلاق، وليس غرضه الخبر عن زيد، ولكن في ذكره لزيد ليعلم لمن الفعل. وقال أبو العباس عن هذا: وهذا لا ياتي إلاَّ تقريباً، وهو لا يعرف شيئاً عن التقريب، وإن التقريب يكون مثل كان إلاَّ أنه لا يجوز تقديمه في (كان)، لأنه يكون ردّاً للكلام فلا يكون قبله شيء قول سيبويه (هذا زيدٌ منطلقاً) فإنه في هذا الكلام أراد أن يُخبر عن الإنطلاق ،و ليس غرضه الخبر عن زيد، ولكن في ذكره لزيد ليعلم لمن الفعل. وقال أبو العباس عن هذا: وهذا لا ياتي إلاَّ تقريباً، وهو لا يعرف شيئاً عن التقريب، وإن التقريب يكون مثل كان إلاَّ أنه لا يجوز تقديمه في (كان)، لأنه يكون ردّاً للكلام فلا يكون قبله شيء وقال الكسائي: سمعت العرب تقول في قولهم هذا زيدٌ بعينه، فجعلوه في قولهم هذا مثل كان، وقالوا أيضاً: تربع ابن جُؤبة في اللحن في قراءته لقوله تعالى هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) (سورة هود: الآية: ٧٨) وهنا اعربوه حالاً،وهو (أَطْهَرَ) وهذا الخبر ليس صحيحاً كما اعربوه، وإنما اعربه خبر لهذا كما كان في اعراب كان، إلاَّ أنه لا يجوز أن يدخل العماد مع التقريب، إذ إن العماد جواب والتقريب جواب فلا يجوز اجتماعهما، أما إذا ارادوا الكناية، فإنهم يجعلوه بينهما في قولهم (ها أنا ذا قائماً) وقد جاء في القرآن بإعادة (ها) ويقولون ها نحن الاء وها نحن هؤلاء اعادوا (ها) وأيضاً في الوقت نفسه حذفوها مع التقريب، وحذفوا الخبر لمعاينة الإنسان في قولهم:

ها أنا ذا عُمَارَا

فحذفوا الخبر وكأنهم قالوا: ها أنا ذا حاضرٌ أو هذا المكان، أما إذا جاءوا بالألف واللام مه (هذا) فتكون الألف واللام نعتاً لهذا في قولهم: هذا الرجلُ قائمٌ، وأهل البصرة قد أجازوا هذا الكلام إذا كان مألوفاً أن ينصب الفعل، وقد اجازوا هذا الكلام بعض النحويين، أما الفرَّاء فيمعنه، وقد نعتوا الأسماء بـ (هذا) في قولهم: (مررتُ بهذا الرجل ورأيتُ هذا الرجل. وفي قولهم هذا جعلوه تابعاً لهم، لأنه يكون هناك بين يدي الرجل فلا يدري هو إلى أي جنس أشرت في كلامك في قولك: هذا الثوبُ، هذا الرجل، هذه الدابة، فميزت في قولك هذا الجنس من هذه الأجناس، وفي الحالة هذه صارت الأجناس هذه تابعة في الكلام لهذا، أما إذا جاء واحداً لا يوجد له ثانٍ، فقيل عنه (هذا القمر وهذا الليل وهذا النهار) لم يكن الكلام في هذه الأمثلة إلاَّ تقريباً، وقد تحذف (هذا) فتقول في كلامك (كيف أخاف الظلم هذا الخليفة قائماً، والخليفة قائمٌ، وفي هذه الحالة تدخل (هذا) وتخرجه فيكون المعنى في الجملة واحداً، وإذا أدخلت (هذا) واخرجته من الكلام ولم يؤثر فهو تقريب مثل: من كان من الناس سعيداص فهذا الصيَّاد شقياً، كقولك: فالصيَّاد شقيّ فتحذف (هذا) وهو يحمل معناه.

ويرى أبو العباس:أنك إذا أضفت ما يدلُّ على الوقت إلى اسم مرفوع فإنه يرتفع وإلى منصوب فإنه يُنتصب ويجوز هذا الكلام في ذا. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر، ١:٤٣ . ٤٤).

إن الضمير المنفصل عند ثعلب إذا جاء في جملة اسمية فإنه يكون نكرة وما بعده ليس حالاً، وإنَّما خبر للجملة الأسمية وخاصة مع اسماء الإشارة وقد استشهد ثعلب بنص الكسائي وذكر قول سيبويه (هذا زيدٌ منطلقاً) ولذا فإن البصريين لا يذهبون في هذا مذهب الكوفيين في إعمال اسم الإشارة عمل كان وأخواتها في رفع الأسم بعدها ونصب الخبر، وقد فرَّقوا بين التقريب و(كان) في أن (كان) يجوز فيها تقديم الخبر على الأسم أما (هذا) إذا جاءت للتقريب بمعنى (كان) لا يجوز لها، وقد اعترضوا على البصريين في قراءة (أطهر) بالنصب وجعلها حالاً، في حين أنهم يقدرونها خبراً منصوباً على التقريب في قوله (ما لا يضرُّ من السباع فالأسدُ ضارٌ)، وقال هذا أبيَّن، لكنه لم ينكر التقريب.

إما الفرَّاء فيرى: إن (هذا) إذا وقع الاسم بعده وكانت الألف واللام متصلة به وقع على معانٍ ثلاث: أولاً: وهو أن يكون بعد (هذا) مثل (هذا) ويقع الفعل بعده مرفوعاً، كما في (هذا الحمارُ فارةٌ) فقد جاء (الحمار)نعتاً لهذا مرفوع إذا كان القصد أنهما حاضران، ولا يجوز في هذه الحالة النصب، ثانياً: أن يكون الاسم الذي يقع بعد (هذا) اسماً واحداً يعوض عن جميع جنس المذكور، فيكون الفعل في حالته هذه منصوباً مثل قولك: ما كان من السباع غير مخوفٍ فهذا الأسد مخوفاً، وفي هذه الحالة أخبارك عن الأُسد كلها بأنها مخيفة، ثالثاً: أن يأتي الاسم بعد هذا ليس وصفاً للأسد إنما يكون تقريباً، وحذف الخبر في هذا احسن وافضل. والدليل

على هذا أنَّك تقول: ما لا يضرُّ من السباع فالأسدُ ضارَّ، وهو أوضح، أما التقريب فمعناه: ما أخبرتكم عنه، وهو أنهم لم يجدوا مخرجاً في كلامهم إلاَّ برفع (هذا) بـ (الأسد) وخبره ينتظره، وإذا اشتغل الأسد برفع (هذا) انتصب فعله الذي ارتفع به لخلوته، ومثلُ هذا قوله تعالى: " والله غفورٌ رحيمٌ" (البقرة/ ٢١٨) فإذا دخلت كان عليه أصبح مرفوعاً، والخبر منتظرٌ لـ (كان) فنصب بها لخلوته. (ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء،، ط ٣،٢٠٠١، ١: ١٢ . ١٣).

أمَّا الفرَّاء فكانت نظرته للتقريب فيها شروط وضعها، فليس عنده دائماً أن يأتي بعد (هذا) تقريب والدليل قوله (هذا الحمارُ فارةٌ) فجعل (الحمار فارةٌ) نعتاً لأسم الإشارة وأيضاً قوله (ما كان من الضباع مخوفٌ فهذا الأسدُ مخوفاً) فهنا كما هو واضحٌ من المثال وقوع النصب في خبر (هذا)، لأنَّها واقعة في جواب قول، ولم يقل هنا بالتقريب، وقال بالتقريب في حال مجيْ الصفة بعد (هذا) وكان يرجح حذف (هذا).

أما سيبويه فيرى:إن هو علامة من علامات المضمر، وهي مبتدأ ويأتي ما بعدها معرباً بإعرابها وذلك في قولك: هو زيدٌ معروفاً، فقد أُعرب (معروفاً) حال، وذلك لأنَّك في قولك وكأنك تُريد أن تذكر المخاطب بأنسان يجهله، او ظننتَ أنت أنه يجهله، ففي قولك هذا وكأنك تُريد أن تُثبت أنه معروف، فأُعرب (معروف) حال، كما أُعرب (منطلق) حال في قولك (هذا زيدٌ منطلقاً)، وذلك لأنَّك أردت أن تُثبت إنك حين قلت (معروفاص) فهو للمذكور زيد، ولا يجوز أن تذكر في هذه الحالة إلاَّ ما يشبه المعروف، لأنك في حالتك هذه تُعرِّف وتُؤكد، فلو حذفنا هنا الإنطلاق كان الكلام غير جائز، لأنه لا يوضح (زيد) ولا يؤكد معناه.

وفي قولك (معروفاً) لا شك في هذا، وهذا ليس له منطق، وينطبق هذا الكلام على قولك (هو الحقُّ بيِّناً ومعلوماً)، لأن هذا الكلام ممَّا يوضح ويؤكد به الحق.(ينظر:–الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،١:١٠٧/٢٠٠٥)

فسيبويه يذهب إلى أن الضمير المنفصل (هو) قد عرَّف (زيد) لمن كان يجهله فعندما تعرَّف جاء ما بعده حالاً، وكذلك الحال بالنسبة لاسم الإشارة في قوله (هذا زيدٌ منطلقاً) فعنده إن (منطلقاً) حال وليس كما رأى الكوفيون من إن ما يأتي بعدهما منصوب على التقريب، إذ أن النظرة والرؤيا في تفسير هذا المثال عند الكوفيين والبصريين مختلفة تماماً وهذا ما يؤدي إلى اختلاف مذهبيهما.

ووضح الأعلم الشنتمري رأي سيبويه هذا: (ترجم سيبويه للباب بالأسماء المبهمة وخلطها بالمضمرة لقرب الشبه بينهما، ولأنه يبني عليهما مسائل الباب،ومع هذا أن المُبرّد قال: علامات الإضمار مبهمة كُلَّها من قبل أن هو وأخواتها، وهذا وأخواتها تقع على كل شيء من الحيوان والموات وغيره. إن الذي يعمل عمل الحال في جملة (هذا زيدٌ منطلقاً) هو ليس اسم اشارة، لأن اسم الإشارة عملت التنبيه وتقديره (أنظر إليه منطلقاً)، وإذا عملت اسم الإشارة فتقديره (أشير إليه منطلقاً) وقصدك في هذا أن تنبه المخاطب لـ (زيد) في حال كونه منطلقاً، ويجب أن تذكر منطلقاً، لان وجوده فائدة للكلام، وفي هذه الحالة أنت لم تعرفه وأنت تستطيع أن تجهله في كلامك وتقول: هذا زيداً، لأن الأصل في المسألة هذه (زيدٌ منطلقٌ) ثم اقترب منك زيد، فأردت في قولك هذا أن تنبه المخاطب عليه وتُقرَّب صورته منه فأدخلت اسم الإشارة (هذا) وبما أنه اسم فلا بُدَّ لهذا الاسم من إعراب له، فرفع بالإبتداء من اجل اصلاح اللفظ ولأنَّه وقع في أول الكلام، ولا يمكن أن تحذف (منطلقاً)، لأنَّها في اصلها خبر للمبتدأ قبل مجيء هذا كما لايمكننا أن نحذف (الرجل) في قولك: (يا أيُّها الرجل) وإن أُعرب (الرجل) صفة، لأنه المقصود في اصله للنداء. (ينظر:النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، بيروت،١: ٢٤٠)

يبدو ان الأعلم الشمنتري يؤيد الكوفيين في تعليله لآراء سيبويه ويؤكد على التقريب من خلال شرحه لآراء سيبويه وتأكيده على أن (منطلق) في جملة (هذا زيدٌ منطلقاً) هو (حال) وهو خبر في المعنى وإن هذا المصطلح في كتاب سيبويه لم يُعرَّف ولم يشر إليه سيبويه وهو مصطلح اصطلح عليه الكوفيون دون البصريين.

٢ . ويرى ابو العباس أيضاً: معلقاً على قول سيبويه في قوله احتبى ابنُ جُوَيّة في اللّحن في قوله تعالى: " هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ " (هود: آية: ٧٨)، لأنه قال عنها بانها حال، وجملة الحال لا يجوز دخول العماد عليها، أما أهل الكوفة ومنهم الكسائي والفرَّاء فذهبوا إلى أن العماد لا يكون مع (هذا)، لأنه في هذه الحالة يكون تقريباً، لأنّهم يسمَّون قولك في (هذا زيدٌ القائمَ) تقريباً، وذلك لأنَّ الفعل قد قرَّب به.، وحكى مثاله وهو قولك: كيفَ أخاف الظُّلم وهذا الخليفةُ قادماً، أي الخليفة قادم. فإذا ادخلت (هذا) وأخرجته والمعنى لم

يتغير فهو تقريب، ومثله من كان من النَّاس مرزوقاً، فهذا الصيَّاد محروماً، فإذا اسقطنا (هذا) أصبحت الجملة (الصيادُ محرومٌ) وقد دخلت (هذا) من أجل تقريب الفعل، أما العماد فهو يكون جواباً للمعهود، أما (كان) فهو مخالف لـ (هذا) لذا فهو لا يجتمع مع (هذا)، وقال أيضاً: هذا توكيد لهذا، وهذا توكيد لهذا. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب،ط ٢،مصر، ٢: ٣٥٩ . ٣٦٠).

والمقصود بالعماد هنا ضمير الفصل، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير الفصل لا يجوز أن يكون مع اسم الإشارة في جملة واحدة، لأن اسم الإشارة إذا دخل على جملة وعمل عمل خبر كان في النصب، فإنَّه يكون تقريباً، أي قُرِّب الفعل به، أي إذا كان ضمير فصل أو اسم إشارة فإن ما بعدهما يكون منصوباً على التقريب وهذا مذهبهم.

أما البصريون فقد نقل جاءنا عن سيبويه عن أهل المدينة بأنهم يضعون (هو) ضميراً منفصلاً بين اسمين معرفتين، وقد زعم يونس ان أبا عمرو قد رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، والرجل من أهل المدينة لا يُلحن وقد شمله الخطأ، وذلك لأنَّه قرأ: (هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرُ لكم) فنصب في قوله (أطهر)، وإن الخليل كان يقول والله أنه لعظيم عن هو وجعلها فصلاً في المعرفة. وتصييرهم لها بجعلها بمنزلة (ما) إذا ما كانت (لغواً)، كما جعلوا (ما) مكان (ليس) في بعض المواضع، والقياس الصحيح لها ان تكون مكان (كأنَّما وإنَّما) والدليل على ذلك أنَّك لا يجوز أن تقول (رجلٌ خيرٌ منك) وأيضاً لا يجوز (أظنُّ رجلاً خيراً منك)، فإذا قلت (لا أظنّ رجلاً خيراً منك) فهو جائز وجيد، وأيضاً لا يجوز في قولك: (أظنُّ رجلا خيراً منك) حتى تنفي الجملة وتجعله بمكانة (أحد) فإذا خالفت المعرفة في الشيء الواجب الذي يكون بمكانة الإبتداء لم يأخذ النفي عمله، لا يجوز في الإبتداء ويكون قبيحاً، وذلك فيما يجري من الواجب مجراه وهذا شيء يدعو إلى ترك الفصل. (ينظر: الكتاب، سيبويه، ط ٤، القاهرة ٢: ٣٩٦. ٣٩٧).

ويرى الأخفش: (ان أطهرُ) تكون مرفوعة في قوله تعالى: (هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ) وقد نصبها عيسى، وهذا لا يجوز، وإنما يجوز النصب في خبر الفعل الذي لا يجوز له أن يحذف خبره، وذلك إذا وقع بين الاسم وخبره الأسماء المضمرة التي يسمونها فصلاً وهذه هي: (هي) و(هَوَ) و(هُنّ) وقد زعموا ان قراءة النصب تُنسب للحسن أيضاً.(ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ١٩٩٠، ١: ٣٨٦).

وهذا القول وهو قراءة النصب لا يؤيده الخليل ولا سيبويه ولا الأخفش.

ويرى الرضي: أن ليس هناك نص يُثبت في كون (هو) ضمير فصل، لأنّه مبتدأ وما بعده خبر له، ويرى أنه لا يجوز أن تقول (زيد هو قال)، ومنه قوله تعالى: " وأنه هو أضحك وأبكى، وأنه أمات وأحيا " (سورة النجم / الآية: ٤٣) وقد رُوري عن أحد القرَّاء وهو محمد بن مروان قراءته لقوله تعالى: " هؤلاءِ بناتي هُنَّ أطهرُ لكم "(سورةهود: الآية:٧٨) بنصب (أطهر)،وأيضاً ما رُوي عن سعيد بن جبير،إذ قال أبو عمرو بن العلاء: احْتبى ابن مروان في لحنه، وذلك بأنه أوقع الفصل بين الحال وصاحبها. (ينظر: شرح الكافية، الأستراباذي، بيروت، ٣،٢٠٠٧: ٦٤)

المبحث الثاني: موافقات ثعلب للبصريين في كتابه المجالس

في هذا المبحث سأوضح الموافقات التي كانت بين البصريين وثعلب ولم يخالفهم الرأي في نقله عنهم وكانت هذه الموافقات فيما يأتي:

أولاً: سواء واستعمالاتها:

نقل ثعلب قول البصريين وهم سيبويه والأخفش في كلامهم عن (سواء) ويبدو أنه كان موافقاً لهما ونجد هذا في نقله عنهما إذ يرى سيبويه والأخفش إن الإستفهام الذي جاء في قوله تعالى: " سواءٌ عَلَيْهِمْ أأنذَرْتَهُم" (سورة البقرة: الآية: ٦) جاء من أجل سواء كقولك: زيدٌ قام أم عمروٌ. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر،١: ٥٨.)

أما الأخفش فيرى أن الاستفهام في قوله تعالى: "سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ" (سورة البقرة: الآية: ٦) ودخول حرف الاستفهام من اجل سواء وهو ليس باستفهام، لأنه إذا قال مستفهماً (أزيدٌ عندك أم عمرو) وهو يريد بهذا أن يسأل أيهما عندك فهما مستويان عليه وليس واحداً منهما أحقُّ بالاستفهام من الآخر.(ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ط،٢،١٩٩٠، ١:٣١)

من قول الأخفش السابق أوكد صحة ما نقله ثعلب عنه من آراء فضلاً عن التوضيحات التي ذكرها الأخفش إذ فرَّق بين الإستفهام والإستواء بدخول (سواء).

ويرى الرضي: إن سواء تكون في هذه الآية مرفوعة على أنها خبر (أن) والوجه الصحيح ارتفاعه وما بعده على الإبتداء والخبر. (ينظر:شرح الرضي على الكافية، الأستراباذي، بيروت، ٢٠٠٧،٢:٣٣٠).

وفي رأيي إن هذا الإستفهام مع (سواء) وهمزة التسوية استفهام للإعلام والإخبار بشيء وليس للسؤال الذي هو غرض الأستفهام الحقيقي ومع الأخفش في قوله السابق.

ثانياً: زيادة (ما):

من المسائل التي وافق فيها البصريون الكوفيون في رأيهم كما رواه لنا ثعلب إذ نقل لنا قوله تعالى: " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ " (سورة آل عمران: الأية: ١٥٩) إذ يرى أهل البصرة أن زيادة (ما) هنا للتوكيد ويرى ثعلب أن البصريين إذا سُئلوا عن التوكيد فسوف يقولون عنه لا ندري.(ينظر: مجالس ثعلب: ١/ ٢٤٩) وفيما يأتي استعراض لآراء العلماء في هذه المسألة:

قال الاخفش: يقول: (فَبِرَحْمَةٍ) وَ (مَا) زائدةٌ) (معاني القرآن، الأخفش، ط ٢، ١٩٩٠، ١: ٢٣٨).

وقال الرضي: (ثبتت زيادتها نحو: "فبما رحمة من الله" سورة آل عمران: الأية: ١٥٩). (شرح الرضي على الكافية، الأستراباذي، ط: ٣،٢٠٠٧،٢:٥٢،٤:٤٣٦،٤٣٣)

ويرى ابن جني أن (ما) جاز زيادتها في الكلام الأعتيادي لا في القرآن الكريم مثل قوله (فبرحمة من الله لنت لهم) وكذلك (عمَّا قليل) ويجوز فيه (عن قليل)، لأن الفاء وإن كانت زائدة فإنها من اللوازم التي لا يسوغ حذفها، وذلك لأن من الزوائد ما يلزم مجيئه في الكلام، وذلك كقولك: افعله آثراً ما، أي: أول شيء فـ (ما) زائدة لا يجوز حذفها، لأن معناه آثراً مختاراً له معنياً به من قولهم: أثرت أن أفعل كذا وكذا ومن ذلك قوله تعالى " قالوا الآن جئت بالحق" (سورة البقرة: الآية ٧١) فالألف واللام زائدة في (الآن) عندنا، لأن هذا الأسم معرفة بغير هذه الألف واللام. (ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ط ٢، ١٩٨٥، ١/٢٦١).

وقال ابن عصفور: (فالزائدة للتأكيد مثل قوله تعالى:" فبما رحمة من الله لنت لهم "(سورة آل عمران: الأية: ١٥٩) (لأنَّ المعنى: فبرحمة من الله) (شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ط ١، ١٩٩٨، ٣: ٤٢).

وذكرها المُبرَّد بأنَّها زائدة مؤكَّدة لا يخل طرحها بالمعنى كقول الله عزَّ وجلَّ:" فبما رحمة"(سورة آل عمران: الأية: ١٥٩) (المقتضب، المبرَّد، عالم الكتب، ١،٢٠١٠: ٤٨)

من الأقوال السابقة تبدو موافقة جماعية للعلماء على أن (ما) زائدة للتأكيد ولتقوية المعنى وإنه لا يجوز حذفها، فقط نلحظ أن المُبرَّد قال بأن حذفها لا يقلل المعنى، أما قول ثعلب عن البصريين (لا ندري) لماذا هي زائدة فيبدو أن هذا الكلام عارٍ عن الصحة ولم يقل به البصريون.

ثالثاً: (ما) المُشبهة بـ (ليس): من المسائل التي نقلها ثعلب عن البصريين ووافقهم عليها وله فيها رأيان الرأي الأول: إذ يرى أبو العبَّاس أن أهل البصرة يشبهون (ما) في قولك: ما عبد الله قائماً مشبهة بـ (ليس) وإذا جاز معناه ردوه إلى اصله فقالوا: ما عبد الله إلاَّ قائمٌ وما قائمٌ عبد الله، وهذا مذهبهم، فاما (ما قائماً) فليس يلزمهم، وقد انشدنا الفرَّاء قول الشاعر:

قد سَوَّأَ النَّاسُ ما يا ليسَ بَأسَ بِهِ وأصبح الدَّهرُ ذَو العِرْنين قد جُدِعا

فقد قامت (ليس) مقام التبرئة، وهذا شاذ وشبّهوه بالشاذ وهذه هي لغة الحجاز المشهورة وبها نزل القرآن الكريم. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر،٢: ٣٥٤.)

وقال سيبويه في باب ما أُجري مجرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله): وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (لَيْسَ) إذا كان معناها كمعناها) (الكتاب، سيبويه، ط ٤، القاهرة، ٢٠٠٥، ١: ٥٧)

ويرى أيضاً أن قوله تعالى: " ما هذا بشراً"(يوسف/٣١) وهي في لغة أهل الحجاز وتقول أيضاً: ما زيدٌ إلاَّ منطلق، وتستوي فيه اللغتان، ومثل هذا قوله تعالى: " ما أنتمْ إلاَّ بشرٌ مِثْلُنَا" (يس/١٥) لم تقو (ما) حيث أنها نقضت معنى ليس، كما أنها لم تقو حين

قدَّمت الخبر، فمعنى ليس النفي كما أن معنى كان الواجب، وهذا يعني إن كل واحد من كان وليس إذا جرَّدته فهذا هو معناه، وإذا قلت: ما كان فقد أدخلت عليها ما كان يُنفى به، فإن قلت: ليس زيدٌ إلاّ ذاهباً، أدخلت عليه ما يُوجب له كما ادخلت ما ينفى، فلم تتقوى من حيث قلب المعنى كما لم تتقوى في تقديمها للخبر. (ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥، ١: ٥٩).

وفي رأي سيبويه السابق ما يؤيد صحة ما نقله عنهم أبو العباس في مجيء (ما)الحجازية بمعنى (ليس) وإذا دخلت (إلاَّ) الإستثنائية تشابهت (ما) الحجازية مع (ما) عند بني تميم في عدم الإعمال ورجوعها إلى اصلها قبل أعمالها عمل (ليس).وأيضاً يُثبت ما نقل عنهم ثعلب في أنهم لا يُوجبون تقديم خبر ليس عليها

والرأي الثاني: ما المشبهة بـ ليس ترفع الاسم وتنصب الخير عند أهل الحجاز، أما بنو تميم فلا يعملونها عمل ما ورأى ثعلب في قوله: إنَّما قالوا عبدُ قائماً، وهذا القول يُنسب لأهل الحجاز، وقد جاء في القرين الكريم في قوله تعالى: " ما هذا بَشَراً " (سورة يوسف: الآية: ٣١)وبنو تميم يرفعونه فيقولون عنه: ما زيدٌ قائمٌ). (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر، ٢: ٥٩٦)

ورأى أيضاً أن من نصبه فقد أدخل ما بين الأسم والفعل، لأن الفعل هو المخصوص بالجحد، فإذا قدَّموه ولم ينصبوه فقال قولهم: ما قائمٌ عبدُ الله فرفعوا كلهم، لأنه جحد، وأهل البصرة يشبهونه بـ (ليس) في قولك: ما عبدُ الله قائماً، وإذا قدَّموه رفعوا فقالوا: إنَّما أنه أشبه بـ (ليس) في ذلك الموضع فقط، وهذه من أصول العربية.(ينظر:مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر، ٢: ٥٩٧.)

وهنا (ما) المشبهة بـ (ليس) التي ترفع الأسم وتنصب الخبر في لغة أهل الحجاز، أمَّا بنو تميم فإنَّهم لا يعملون (ما) عمل ليس، وأهل البصرة يعملون (ما) على لغة أهل الحجاز بشرط أن لا يجوز تقديم خبرها عليها، فإذا تقدَّم ارجعوه إلى بني تميم.

ويمكننا الإستدلال برأي سيبويه السابق وقد كررته للتوضيح في قوله تعالى: "ما هذا بشراً" (سورة يوسف: الآية: ٣١) وهو في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها فإذا قلت: ما منطلق عبدُ الله، أو ما مسيءٌ مَنْ أعْتَبَ، رفعت، ولا يجوزتقديم خبره على اسمه، كما لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبد الله، مثل قولك: إنَّ عبدُ اللهِ أخوك، وذلك لأنها ليست بفعل، وإنما جُعلت بمنزلة الفعل، فكما لم تتصرف (أن) كما يتصرف الفعل كذلك لم يجز فيها ما جاز فيه، ولم تقو قوة الفعل فكذلك الأمر ينطبق على (ما). (ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥، ١: ٥٩).

وقد كان ثعلب أميناً في نقله عن سيبويه والبصريين ولم يخالفهم القول كما يبدو من رأيه السابق

ويرى الفرَّاء أنه في حالة تقديم الفعل قبل الأسم فيجب أن ترفع الفعل واسمه فتقول: (ما سامعٌ هذا) و(ما قائمٌ أخوك) وإن هذه الباء لا يجوز أن تُستعمل هنا ولا يجوز دخولها عليه، ويُعدُّ قبيحاً أن تقول: (ما بقائمٌ أخوك)، لأنها تقع في الجملة المنفية إذا سُبقت بأسم، فلمَّا لم يمكن في (ما) ضمير الأسم قُبح دخول الباء معها، وهذا يكون جيداً مع ليس، لأنَّك تستطيع أن تقول: (ليس بقائمٌ أخوك)، لأن (ليس) من الأفعال التي تقبل المضمر وتستطيع أن تقول (لستُ ولسنا) ولا يجوز ذلك في (ما).

ودخول الباء لا يجوز مع (لا) وقد أدخلت العرب الباء في الأفعال التي تليها ومنه قول الشاعر (البيت للأخطل):

لا بالَحْصُور ولا فيها بسوَّارِ

فإن (لا) تكون شبيهة بـ (ليس) أكثر من شبهها بـ (ما) فأنت تستطيع أن تقول: عبدُ الله لا قائمٌ ولا قاعدٌ، كما تستطيع أن تقول: عبدُ الله ليس قاعداً ولا قائماً، بينما لا يمكنك أن تقول: (عبد الله ما قائمٌ ولا قاعدٌ). (ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء، ط ٣،٢٠٠١، ٢: ٤٣).

فالفرَّاء هنا لا يُجيز أن تعمل (ما) عمل (ليس) إذا تقدَّم خبرها كما أن لـ (ليس) عمل مخالف لما لـ (ما) منها أن الباء تأتي في خبر ليس المقدَّم، وهو قبيحٌ دخولها في خبر (ما)، وقال بأن العرب أدخلت الباء مع (لا)، لأنَّ (لا) أقرب في الأستعمال لـ (ليس) من (ما).

وأن سيبويه أيضاً لم يعمل ما عمل ليس إذا تقدَّم خبرها عليها.

وقد روى لنا ثعلب عن سيبويه والكسائي والفرَّاء رأيهم في هذه المسألة إذ أن الفرَّاء: يرى أن أي مكان يُحسن فيه وجود (ليس) وتكون موضع (لا) فيكون جائزاً ومنه قول الشاعر:

إنَّما يَجزِى الفَتَى ليس الجَمَلْ

فقدَّره سيبويه بقوله: (ليس الجمل يُجزى) فحذف الفعل واستراح منه.

ويرى أبو العبَّاس أن أوَّل ما ينبغي ان نقوله للكسائي لَمِ حذفت في تقديرك الثاني ومن ثم طلبته. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر،٢: ٤٤٧.)

وقد نقل لنا البغدادي في خزانته عن ثعلب والكسائي والفرَّاء وسيبويه راوياً عنهم: إذ رأى أبو العباس ثعلب في اماليه:في قولك مررتُ بزيدٍ ليس عمرو،بأن هذا المثال لا يُجيزه الكسائي مع الباء.

أما الفرَّاء فلا يلزمه أن يقوله، وذلك لأن الكسائي يقول عنه بان الثاني محذوف مطلوب وإذا جاء الخفض لم يجز أن نحذف الخافض والفعل، أما الفرَّاء فأنه يذهب إلى أنه إذا حسُنت ليس موضع (لا) جاز في الكلام وأنشد قول الشاعر:

إنَّما يُجزى الفتى ليسَ الجملْ

وقد حذف سيبويه الفعل في قول الشاعر (ليس الجمل يُجزى) واستراح منه والذي يجب أن نقوله للكسائي لمَ حذفت الثاني ومن ثمَّ طلبته ؟

وليس عندهم مخصوصة تعطف الأسم كما مُثل، وقد جعلت ليس مرادفاً لها في قوله: إنَّما يُجزى الفتى ليس الجمل والصحيح أنه على اصله) (ينظر: خزانة الأدب، البغدادي،١٩٩٧،١١: ٢٠٠)

رابعاً: لكن ونصب ما بعدها

من الأمور التي أتفق فيها البصريون والكوفيون في نصب ما بعد لكن إذ أن ثعلب أنشد:

ولو كنتَ ضَبّيّاً عرفتَ قرابتي ولكنَّ زِنْجيًّاً غليظ المشافرِ

ويرى الفرَّاء: إنه يجب اتباع الخبر في (غليظ المشافر)، أما الكسائي فيرى تقديره: ولكنّ بك ونجيًّاً، أي يُشبِهكَ، وسيبويه يرى تقديره (زنجيًّاً غليظ المشافر) تُشبهه، فجعل الخبر مضمراً، فإن رفعت قلت: لكنَّك زنجيٌّ، واضمرت الأسم وهو شبيه باللقب. (ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب، ط ٢، مصر،١: ١٠٥)

وإن ناساص من العرب لا يُضمرون، فيقولون: إنَّ بك زيدٌ مأخوذ، وهذا يشبهه بما يجوز في الشعر، نحو قول الشاعر، وهو ابن الصريم اليشكريَّ:

ويوماً تُوافينا بَوْجهٍ مُقسَّمٍ كأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

(ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥، ٢: ١٣٤)

وقال الآخر:

ووَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

لأنَّه لا يحسن ههنا إلاَّ الإضمار.

وهذا القول عند الخليل يشبه قول من قال من الشعراء وهو الفرزدق:

فلو كنت ضَبِّيّاً عَرَفتَ قرابتي ولكِنَّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المشَافِرِ

وإن النصب يجيْ كثيراً في كلام العرب وتقديره: ولكنَّ زنجيًّاً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، وقد اضمر هذا كما يُضمر ما بُني على الإبتداء. ومنه قوله تعالى: " " طاعةٌ وقَوْلٌ معرُوفٌ"أي: الطاعة وقول المعروف الامثل.وقال الشاعر:

فما كُنتُ ضفّاطاً ولكنَّ طالباً أناخ قليلاً فوقَ ظَهْرِ سَبِيلِ

أي: ولكنَّ طالباً مُنيخاً أنا. فإذا نُصب كان أفضلاً، لأنَّه لو أراد الإضمار لخفف الكلام وأيضاً لجعل المضمر مبتدأ كقولك: ما انت صالحاً ولكن طالحٌ، وإذا رفعه فتقديره: (ولكنَّ زَنْجِيٌّ). (ينظر: الكتاب، سيبوية، ط ٤، القاهرة،٢٠٠٥، ٢: ١٣٥ . ١٣٦) وينظر: (الجمل في النحو، الفراهيدي،ط ١، ١٩٨٥، ص: ٢١٣).

وقد أُعرب (بنصب زنجياً ورفعه والذي أورده النحويون شاهداً على جواز مجيء اسم لكن محذوفاً تارة ومذكور أخرى، دليلاً على أن العرب نصبت بـ (لكن) أيضاً يدل على ذلك أن النُّحاة يقدرون في رواية الرفع اسم (لكن) ضمير الشأن، والتقدير: ولكنَّك زنجيٌّ عظيم المشافر، أما في رواية النصب فينقلب الأسم المرفوع إلى اسم (لكن) والخبر محذوف تقديره: يعرف قرابتي مع أن الكلام في

الروايتين على معنى الحضور لا الغيبة يدل على ذلك (التاء) في (كنتُ)، فالكلام موجَّه للمخاطب ولا معنى لتقدير: ولكن زنجياً يعرف قرابتي، لأن الكلام معه يصير على معنى الغيبة، والسياق على خلافه والتقدير الصحيح في رواية الرفع، ولكنك زنجيٌّ وفي رواية النصب ولكنَّك زنجيّاً، أي أن زنجيّاً خبرها على كل حال واسمها ضمير الشأن محذوف وعظيم المشافر نعت)(أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة، د. بكر خورشيد، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ٥٩).

خامساً: كلا:

من المسائل التي اتفق فيها البصريون والكوفيون إذ إنهما متفقان على أن كلاهما مرفوع على أنه مبتدأ والمفعول به للفعل أجيد محذوف وهو الهاء وقد جاء ثعلب بهذه المسألة في كتابه إذ أبدى رأيه في قول الشاعر:(وأنشد (الأغلب العجلي):

أرَجَزاً تُرِيد أَم قَريضاً أم هكذا بينهما تَعْريضاَ

كِلاهُما أُجيدُ مسترِيضا

وقد رفع (كلاهما) وموضعه يجب ان يكون منصوباً، وقد يُرفع (كلا) وموضعه منصوباً، أما البصريون فيقولون بانه رفع (كلا) برجوع الهاء عليها.(ينظر: مجالس ثعلب، ثعلب،ط ٢،مصر،١: ٥٨)

قال الفرَّاء: وأنشدنى أبو الجرَاح:

أرَجَزا تريد أم قريضا أم هكذا بينهما تعريضا

* كلاهما أجِدُ مستريضا *

وقد رفع الشاعر (كلا) وبعد رفع (أحد)، لأنه معناه: لا يوجد منهما واحد إلاَّ وقد وجدته هيناً مسترضياً وأيضاً وقع فيه ضمير جحد.

قول الشاعر:

فكلهم جاشاك إلاَّ وجدته كعين الكذوب جهدها واحتفالها (ينظر: معاني القرآن الفرَّاء، ط ٣،٢٠٠١، ١: ١٤٠)

ونقف عند رأي المبرَّد من البصريين في هذه المسألة وكيف علل وجهة نظر البصريين فيها في قولك: (فأنت تقول: كلاهما منطلق، فـ (كلا) لا يكون إلاَّ لاثنين فلِمَ أضفته إلى ضميرهما ؟ فالجواب في ذلك أنَّ (كِلا) اسم واحد فيه معنى التثنية، فإنَّما أضفت واحداً إلى اثنين، ألا ترى أنَّك تقول: الأثنان منطلقان وكلاهُما منطلق، وكلانا كفيل ضامن عن صاحبه) (المقتضب، المبرَّد، عالم الكتب، ٢٠١٠، ٣: ٢٤١).

فالمبرَّد من خلال قول هذا يبين أن (كلا) إذا كانت لوحدها وإن كان معناها يدلُّ على اثنين إلاَّ أنه لا يتمم هذا المعنى من غير وجود الأسم الذي يأتي بعدها، لأنَّ الأسم الذي يأتي بعدها هو الذي يتممها مثل الضمير وهو الهاء أو أي اسم تضاف إليه يدلُّ على الاثنين في حين ذهب الكوفيون إلى إنَّها تكون مرفوعة بألفها، أما البصريون وكما في رأي المُبرَّد السابق، فإنه قال بأنَّها تُرفع وتُضاف إلى ما بعدها من اسم وضمير، لأن معناها واحد يدلُّ على التثنية بدون الإضافة، فإذا أُضيفت إلى اثنين تم معناها سواءً أكان ضميراً أم اسماً.

يقصد البصريون بهذا الكلام أن كلاهما رفع بالإبتداء، لأن مفعول الفعل أجيد ضمير الهاء وقد حُذف، وهو ما قال به الكوفيون.

الخاتمة ونتائج البحث

في خاتمة بحثي هذا توصلت إلى عدَّة نتائج وهي كالأتي:

١ . إن الآراء المخالفة التي خالف فيها الكوفيون هي أكثر من الآراء الموافقة للبصريين

٢ . صيغ المبالغة تتعدَّى إلى المفعول به عند البصريين في كل صيغة، أمّا الكوفيون فإنهم يذهبون إلى أن صيغتا (فعول) و(مفعال) ليستا قويتين بالقدر الكافِ لتنصب المفعول به بعدها والرأي عندي ما ذهب إليه البصريون.

٣ . تعمل (كي) عمل (كما) عند الكوفيين، أما البصريون فلا يعملون (كي) عمل (كما) ولم يتطرقوا إليها تحديداً، والمستعمل في لغة العرب والسائد هو رأي البصريين.

٤ . الكاف في (أرأيتك) الكاف الناصبة عند الكوفيين، أما البصريون فيذهبون إلى كونها كاف الخطاب ولا محل لها من الإعراب، فلذا وقع الخلاف بينهما في هذه المسألة.

٥ . أختلف البصريون والكوفيون في نصب ألفاظ (بني، رهط ومعشر) إذ ينصب البصريون هذه الألفاظ على إضمار (أعني)، والكوفيون يقولون بأنَّها مثل (جميعاً)، ولم يرجح سيبويه مع ثعلب مجيئها مرفوعة

٦ . تخفيف (أن) وتثقيلها، البصريون يخففون (أن) في قوله تعالى: "وأنَّ هذا صراطي مستقيما" ويريدون معنى الثقيلة، أما الكوفيون فيكسرونها ويقدَّرونها بالباء، والخليل وسيبويه يقدَّرونها باللام، وهذه التأويلات وما ذهبوا إليها أرادوا بذلك مجاراة القرَّاء في قراءاتهم.

٧ . قلب ألف (يعلمن) ألفاً عند الوقف عند الخليل وسيبويه، وابن السرَّاج يعدُّها اضطراراً، أمَّا ثعلب فيبقيها ألفاً ويخالف الخليل في ذلك.

٨ . الكوفيون يذهبون إلى أن الضمير المنفصل المنصوب يؤكد الضمير المنصوب بينما يذهب سيبويه إلى ان هذا الضمير هو بدلٌ للضمير المتصل سواءً أكان مرفوعاً أم منصوباً.

٩ . (الهاء) الضمير المتصل بـ (أي) بعد (يا) النداء وما يأتي بعدها وصفاً لها، وقد اعترض الكوفيون على مجيئه وصفاً بأنه قد يُحذف أما سيبويه والخليل فبينا إن حذف الوصف يؤدي إلى عدم وضوح المعنى، لأن الوصف هو الذي يفسر المعنى ويوضحه.

١٠ . الخلاف بين (ذا) ومجيئها اسم إشارة و(ذا) بمعنى (صاحب) إذ رفع سيبويه الأسم (الضامرُ) في قول الشاعر (يا ذا الضامرُ) في حين أنكر ثعلب على سيبويه عمله هذا وقال إن الأسم بعد (ذا) يجب أن يخفض ويأتي مضاف إليه لأنه بمعنى صاحب.

١١ . الخلاف في نصب ما بعد أداة الإستثناء، إذ ذهب الفرَّاء على أن النصب يكون على الإستثناء بينما ذهب يونس إلى أن في قول الشاعر: (إلاَّ جفن) على نزع الخافض والتقدير عند يونس: (إلاَّ بجفنٍ).

١٢ . الخلاف في مسألة نصب الأسم بعد إضمار فعل وتقدير الفعل المضمر فالبصريون قدَّروا الفعل المضمر في قوله تعالى " فآمنوا خيراً لكم" المنصوب به (خيراً) بـ (افعلوا)، أما الكوفيون فقدروا ناصب (خيراً) هو الفعل (يكن).

١٣ . الخلاف في دخول الألف واللام على الأسم، إذ أن دخولها على الأسم يؤكد على اكتساب الأسم الصفه فضلاً عن الأسمية عند البصريين، بينما الكوفيين لا يوجد فرق عندهم بين دخول الأسم مجرداً من الألف واللام أو معها.

١٤ . بالنسبة للخلاف النحوي في التقريب، فإن مفهوم الكوفيين لمجيء الخبر منصوباً بعد اسم الإشارة مفهوم مختلف عند البصريين، إذ أن الكوفيين يؤكدون على أن اسم الإشارة يُعامل مُعاملة (كان) فيكون اسمها مرفوعاً وخبرها منصوباً، أمَّا البصريون وعلى رأسهم سيبويه فإنه يُعامل الأسم الذي يأتي منصوباً بعد اسم الإشارة على إنه حال، وكذلك الخلاف في الأسم الذي يأتي منصوباً بعد الضمير المنفصل فسيبويه يؤكد على إنَّه حال، أما الكوفيون فيقولون عنه بأنه منصوب على التقريب أيضاً.

١٥ . من الموافقات بين البصريين والكوفيين مسألة مجيء سواء مع الهمزة في موضع الإستواء في قوله تعالى: " سواءٌ عليهم أأنذرتهم ".

١٦ . إتفاق ثعلب مع البصريين في مجيء (ما) بعد الباء زائدة للتوكيد.

١٧ . إتفاق البصريين والكوفيين على مجيء (ما الحجازية) بمعنى (ليس)، أما إذا دخلت (إلاَّ) الإستثنائية عليها تشابه عمل (ما الحجازية) مع (ما) غير المشبهة بليس عند بني تميم في عدم إعمالها ورجوعها إلى اصلها.

١٨ . الإتفاق حول نصب ما بعد (لكن) عند البصريين والكوفيين.

١٩ . الإتفاق النحوي في ألف (كلا) فالبصريون والكوفيون متفقان على أن كلاهما مرفوع على أنه مبتدأ مرفوع.

المصادر والمراجع

- ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف الطبعة الثانية، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، بإشراف: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- ابن السرَّاج: أبو بكر بن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، (د.ط)، (د. ت).
- ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)،سر صناعة الإعراب، الطبعة الأولى، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- ابن زرعة: عبد الرحمن بن محمد ابن زنجله، الطبعة الأولى، دار الجوزي، القاهرة، ٢٠١٤ م.
- ابن عادل: أبو حفص عمر بن عادل(ت ٨٨٠هـ)، تفسير اللباب، (د. ط)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، (د. ت).
- ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، الطبعة الأولى، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشعار، إشراف: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- ابن قيِّم الجوزية: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيِّم (ت ٧٦٧هـ)، إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك،(د. ط)، تحقيق: محمود نصَّار، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، (د. ت).
- ابن منظور، للامام العلامة ابى الفضل جمال الدين ممد بن مكرم ابن منظور الافريقى المصري، لسان العرب، (د.ط)،نشر أدب الحوزة قم – ايران ١٤٠٥ ه ١٣٦٣ ق
- أبو بكر السرَّاج: محمد بن السرَّاج النحوي(ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٨م.
- الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مُسعدة (ت ٢١٥هـ)،معاني القرآن، الطبعة الأولى، تحقيق: د. هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
- الأستراباذي: رضي الدين (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، الطبعة الثانية، تحقيق: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٧م.
- الأعلم الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته الغريبة، قرأه وضبط نصه: يحيى مراد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، (د. ط)، (د. ت).
- الأنباري:،عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد، أسرار العربية، الطبعة الأولى، تحقيق: د.فخر صالح قدارة،دار الجيل – بيروت، ١٩٩٥.
- الأندلسي،أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، الطبعة الأولى، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

- الأنصاري: جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب،الطبعة السادسة، تحقيق وتعليق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، بيروت، ١٩٨٥م.
- البغدادي: عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م، (د. ط).
- البيضاوي: تفسير البيضاوي، دار الفكر، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- التبريزي: أبو زكريا (ت٥٠٢هـ)، الموضح في شعر أبي الطيب المتنبي، تحقيق: د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠ . ٢٠٠٥م، (د. ط).
- ثعلب: أبو العبَّاس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، الطبعة الثانية، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر. (د. ت).
- الجوهري: اسماعيل الجوهري، تاج العروس وصحاح العربية، الطبعة الرابعة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت. لبنان، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الطبعة الرابعة، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- الجياني، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، الطبعة الأولى، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)
- حجازي: د. محمود فهمي، علم اللغة العربية، (د. ط)، دار غريب للطباعة، (د. ت).
- الحميد: د. خديجة فرحان، المخالفة في الإتباع مظاهرها ودلالاتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠١٦م، (د. ط).
- خورشيد: د. بكر عبد الله خورشيد، أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة . دراسة في حروف المعاني العامة .، الطبعة الأولى، دار غيداء . عمَّان، ١٤٣٥هـ . ٢٠١٤م.
- الزمخشري: محمود بن عمرو: الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعرفة . لبنان، (د. ت).
- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، الطبعة الرابعة، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.
- الشُرَّاب: محمد حسن، الطبعة الأولى الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ١٤٢٧ هـ . ٢٠٠٧م.
- الفرَّاء: أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ط٣، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، و د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مراجعة: الأستاذ علي النجدي ناصف والأستاذ محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، بإجزائه الثلاثة، (١٤٢٢. ٢٠٠١و٢٠٠٢م).
- الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.
- الفيروزآبادي: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، الطبعة الأولى، الكويت، (د. ت).

- القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين (ت٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، (د. ط)، تحقيق: هشام سمير النجاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٣م.
- القنوجي، صديق بن حسن، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، (د. ط)، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٩٧٨م.
- المُبرِّد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، (د.ط)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عام الكتب، بيروت لبنان، ١٣٤١هـ . ٢٠٠١م.